

عود الند

ISSN 1756-4212

مجلة ثقافية فصلية
رئيس التحرير: د. عدلي الهواري

العدد الفصلي 2: خريف 2016

تحليل سيميائي لرواية **التبر**

قراءة في رواية **كل المعارك**

نظريات الديمقراطية: عرض ونقاش

الحرب على العراق: تقرير شيلكوت

التكشف سياسة اقتصادية فاشلة

المجتمع المدني كأيدولوجية

قصص قصيرة * إصدارات جديدة

المحتويات

كلمة العدد الفصلي الثاني	
الحوار الاجتماعي بديل الإقصاء والاستئصال	2
د. مليكة سعدي - الجزائر	
تحليل سيميائي لرواية «التبر»	5
هدى أبو غنيمة - الأردن	
قراءة في رواية «كل المعارك» لمعن أبو طالب	19
مرام أمان الله - فلسطين	
علاقة سرّية	22
محسن الغالي - السويد	
هوس شرقي	26
إصدارات جديدة - زهيرة زقطان	
الساھرات أصبحن خارج البيت	30
إصدارات جديدة - شيخة حليوي	
النوافذ كتب رديئة	32
قضايا: بريطانيا والحرب على العراق	
الحرب على العراق: مقتطف من تقرير شيلكوت	33
قضايا: المجتمع المدني في الشرق الأوسط	
المجتمع المدني كأيدولوجية	37
قضايا: اقتصاد	
فشل سياسة التقشف	39
د. عدلي الهوّاري	
نظريات الديمقراطية: عرض ونقاش	43

عدلي الهواري - كلمة العدد الفصلي الثاني الحوار الاجتماعي بديل الإقصاء والاستئصال



لا يمكن القضاء على الأفكار المختلفة، سواء أكان الاختلاف على أساس فكري أم أيديولوجي أم ثقافي أم خلافه. ولا يجوز التفكير بالقضاء على الأفكار المختلفة. وإذا تمكن تيار من هزيمة تيار آخر، فالنتائج التي تجنى من ذلك قصيرة الأمد، حتى لو استمرت مرحلة الهزيمة عقوداً، فما يجري في فترة الشعور بالنصر والسيطرة على الوضع القائم زرع بذور نزاع سينفجر في وقت لاحق.

لا أتحدث عن التيارات الفكرية بالمطلق، فهناك أفكار وتيارات فكرية عنصرية غير جذيرة بالانتشار. ولكن الواقع يخبرنا أنها موجودة، والمهم أن يظل انتشارها محدوداً. ومقياس الحكم على تيار فكري بأنه سيء ليس الخصومة الفكرية، أو التنافس في حلبة السياسة على تأييد الجماهير أملاً بالوصول إلى السلطة، بل مقاييس موضوعية، فالتيار الفكري الذي يؤمن بتفوق عرق معين على بقية بني البشر لا مجال للاختلاف على تصنيفه. سار العالم على طريق توسيع دوائر مشاركة عدد أكبر من الناس في التعبير عن الرأي في أوضاع المجتمعات، فما يتخذ من قرارات له تأثير على حياة الناس، وفكرة القائد الملهم الذي يقطر حكمة وذكاء فكرة قديمة مصنعة. ما يسمى «الحوار الاجتماعي» من أفضل الوسائل لتبادل الأفكار، وصنع القرارات لتعم الفائدة على مختلف فئات الشعب.

الحوار الاجتماعي يعني ضمن ما يعني حوار أرباب العمل مع النقابات التي تمثل العمال والموظفين، وهذا نقيض سياسة محاربة النقابات وسحب الاعتراف منها كما حدث كثيرا في الثمانينيات في بريطانيا في عهد رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر، التي تبنت سياسات أحدثت شرخا رأسيا في المجتمع أسهم في تحدي زعامتها لحزب المحافظين، ونتج عن ذلك تنحيها عن رئاسة الوزراء، رغم فوزها في الانتخابات العامة ثلاث مرات متتالية.

ويعني الحوار الاجتماعي أيضا أن الحكومات تطرح السياسات التي تفكر بتبينها للنقاش وتمنح لذلك فترة كافية من الزمن، ويعتمد قصرها أو طولها على أهمية سياسة أو قانون، ومدى تأثيرهما على حياة قطاعات مختلفة من الشعب. والحوار لا يكون على صفحات الجرائد فقط، أو من خلال ظهور مسؤول حكومي على شاشة التلفزيون ليجيب عن بعض الأسئلة التي كثيرا ما تكون مطروحة للترويج للسياسة التي يراد تبنيها أكثر من إخضاعها للتحليل وإظهار العيوب وليس المزايا فقط.

لماذا لا تستخدم في العالم العربي فكرة طرح الحكومة الأوراق ليجري حولها حوار اجتماعي مثلما يحدث في بعض الدول؟ ولماذا قبل سن مشروع قانون، لا تطلب الحكومة من كل المعنيين بالأمر إرسال تعليقاتهم واقتراحاتهم وتحليلاتهم حتى لا يأتي القانون الجديد ناقصا ومليئا بالعيوب؟ ليس للحوار الاجتماعي كمفهوم موعد محدد، ونقطة بداية ونهاية، بل هو حالة دائمة لأنه جزء لا يتجزأ من أسلوب إدارة الحكم. وهو أيضا ليس معروفا تسديه الحكومة أو النظام للأحزاب أو الجمعيات الأهلية أو عموم الشعب. لا يعقل مثلا إهمال الأحزاب السياسية بضعة أيام للتوصل إلى اتفاق، وإلا...

القضايا الوطنية لا يتوقف الحوار حولها. والحوار الاجتماعي حول القضايا التي تهم شعبا بأسره، أو أمة بكاملها، لا ينجز خلال أيام، ولا ينجز بأمر من ذي سلطة لتبرير عمل مضمّر يحتاج فقط إلى إخراج ليبدو كرد فعل وليس عملا مبيتا خطط له على مهل. ذات يوم عملت في مؤسسة إعلامية تعترف بالنقابات، ولذا لم يكن من

الممكن للمدراء تغيير جدول العمل المتفق عليه دون تفاوض مسبق بين الإدارة وممثلي فرع النقابة. وكان التفاوض على هذا الأمر البسيط، مقارنة بالقضايا الوطنية، يستغرق بضعة أسابيع. وقد يتم الاتفاق على التغييرات بعد طرح الأفكار ومناقشتها، ثم طرح أفكار بديلة، وهكذا، فهذا من سمات التفاوض الذي قد يسفر عن اتفاق، وفي أغلب الأحيان هذا ما يحصل. ولكن إذا لم يتحقق الاتفاق، قد تقرر النقابة الإضراب عن العمل، وفي هذه الحالة لا يطرد من العمل من يشارك في الإضراب.

لا يعقل أن يستمر التفاوض على تغيير نوبات العمل بضعة أسابيع، في حين أن القضايا المهمة في الدول العربية لا يجرى حولها حوار، وإن جرى فهو شكلي، ولمدة قصيرة، وإذا لم يخرج بنتيجة محددة مسبقا، فهو مرفوض، ويستدعي التدخل لفرض حلول بالقوة.

تنوع التيارات الفكرية في أي مجتمع هو الأمر الطبيعي. لا توجد مجتمعات متجانسة مئة في المئة، كل أفرادها يؤمنون بالشيء نفسه، ويتصرفون بالطريقة نفسها.

وفي حال وجود قوة كبرى أو مهيمنة تفرض ما تريد على البقية، أو تعمل على إقصائها أو استئصالها، فعندئذ يكون هذا الأسلوب وصفة معروفة تاريخيا للنزاعات المتكررة في المجتمعات.

لذلك، لا بد من الاعتياد على الاختلاف في الرأي والأفكار، أولا كأفراد، وثانيا كأنظمة حكم. وهذا يحتاج إلى أسلوب حكم يعطي للفرد ما له مثلما يحدد له ما عليه، ويحدد للحكومة ومؤسساتها أطرا تعمل ضمنها.

مهما جربت الأنظمة الحكم بأساليب الماضي المعتمدة على القمع والإقصاء والاستئصال، لن تنجح إلا مؤقتا، وسيكون في انتظارها نزاع قد يؤدي إلى هزيمتها.

د. مليكة سعدي - الجزائر

تحليل سيميائي للمسار السردى في رواية «التبر» لإبراهيم الكوني

الجزء الأول: مقدمة منهجية

=1= مفهوم السيميائية

انبثقت السيميائية عن ميراث مركب من «اللسانيات البنيوية، ودراسة الفولكلور والميثولوجيا» [1]. فالسيميائية تركيبية الطبيعة، فهي تتركب من «مفاهيم بيولوجية، ومفاهيم فيزيائية، ومفاهيم الذكاء الاصطناعي...فهاجس التركيب موجود عالميا، ولكنه ينبني على توحيد ابستمولوجي» [2]. وتهدف السيميائية إلى الكشف عن البنيات العميقة المستترة وراء البنيات السطحية، وهي تعمل بالتفكيك والتركيب، وتتحرك عبر مستويين، مستوى سطحي ومستوى عميق، وتبحث في كليهما عن الدلالة. والدلالة هي شكل وليست مادة، وتقوم على مبدأ العلاقات.

تنطلق السيميائية من أن كل نص له شكل ومضمون، والنتيجة التي تريد الوصول إليها هي الكشف عن شكل المضمون. فالسيميائية دراسة شكلانية للمضمون، تمر عبر الشكل لمساءلة الدوال من أجل معرفة دقيقة وحقيقية للمعنى.

وتمر السيميائية بالتحليل المحايث، وهو قريب من الآني، أي التحليل الذي يأخذ النص في حالته التي هو عليها. ومن ثم يتطلب الاستقراء الداخلي للوظائف النصية التي تساهم في توليد الدلالة، أو البحث عن شكل

الوظائف الدلالية داخل النص، أي كل ما هو حيثيات سوسيو-تاريخية. ولا يهمله نفسية المبدع، فهو يشتغل على العلاقات المولدة، أي إن الدلالة لا توجد قبل القراءة وإنما تصطنع أثناء القراءة.

وتبحث السيميائية عن شكل المضمون عبر العلاقات التشاكية والتضادية الموجودة عبر العناصر داخل العمل الأدبي.

وإن المتتبع لتطور الدرس السيميائي يصل إلى أن منحدراته العلمية ظهرت في بعض جوانبه وبشكل واضح في الدراسات اللسانية وبوجه أخص في كتاب دروس في اللسانيات العامة لصاحبه فارديناند دي سوسير، بحيث «تمت الولادة الفعلية للسيميولوجية، وهي ولادة سبقت التنظير الفعلي لهذا العلم على يد عالم المنطق الأمريكي بيرس بصفته السابق في المحاولة وتكرر المشهد مع هيلمسيفل ضمن مؤلفه مقدمات في نظرية الكلام، ثم تلاه بحوث الشكلايين الروس» [3].

السيميائية في منطلقها عند سوسير هي السيميولوجية أي العلم الذي يبحث في أنظمة العلامات، في حين أن اللسانيات تدرس الأنظمة اللغوية. وحصراً سوسير هذا العلم في دراسة العلامات الدالة ولكن دلالتها اجتماعية. أما بيرس فيرى أن هذا العلم يسمى السيميوطيقا ويدرس العلامات العامة، ويراهها مدخلا ضروريا للمنطق والفلسفة.

وترى السيميائية أن النص هو منجز مغلق يتشكل من علاقات داخلية غير مرئية تقوم على مبدئين: مبدأ تشاكي (أي تشابه) ومبدأ تضادي، ومن هنا تبنى على مبدأ كبير هو الاختلاف، وهو المبدأ الذي كان سببا في تطور البنيوية واللسانيات.

=2= بين البنيوية والسيميائية:

عند الحديث عن المنهج البنيوي، نذكر ثلاثة أمور: النسق أو النظام، السنكرونية، العلاقات. وهدف السيميائية هو الكشف عن العلاقات القائمة وراء البنيات السطحية. فهي تنطلق من آخر مرحلة وصلها التحليل اللساني، لأن هدفه الأسمى هو المستوى الأفقي للجملية. الوظيفة اللسانية توزيعية

أفقية في حين أن السيميائية تشتغل بشكل أشمل أي تبحث عن المعنى الشامل كما يسميه بنفنيست، أي البحث عن الدلالات الكبرى. وبالتالي فإن فضاء السيميائية هو الخطاب، وهنا يظهر الاختلاف في الأهداف. السيميائية تفسر المعطيات ثم تؤول العلاقات الترابطية بين الدلالات، ثم تتجاوز البنية اللغوية الداخلية لتربط بينها وبين مرجعيات الثقافة، ومن هنا تسعى للوصول إلى الملابس التأويلية المختلفة للخطاب. ونتيجة لذلك أحصت ثلاث اتجاهات:

- =1= السيميائية دراسة الأنظمة الدالة من خلال الظواهر الاجتماعية الملائمة للنص من منظور أنها جزء من اللسانيات (بارث، غريماس، كورتيس).
- =2= تنحصر السيميائية في دراسة أنظمة الاتصال والإبلاغ.
- =3= أما الاتجاه الثالث فهو توفيقى، أي أن السيميائية إبلاغية ودلالية (أمبرتو إيكو، جوليا كريستيفا، محمد مفتاح، رشيد بن مالك).

=3= السيميائية السردية:

يتمثل موضوع بحث السيميائيين في المحتوى انطلاقاً من العلاقة السردية للعلامة اللسانية المشكّلة من دال (تعبير) ومدلول (محتوى) [4]. باختيارهم للمدلول (المحتوى) يلغون وبشكل آلي الدال (التعبير) من دائرة اهتمامهم. ويؤكد ذلك شميث في قوله: «إن المهمة الأساسية للسرديات هي تحليل المحتوى بصفة عامة» [5].

ويؤكد غريماس في مختلف دراساته الفكرة نفسها موضحاً الهدف الذي تنشده السيميوطيقا وهو الإمساك بالمعنى أو الدلالة، بغض النظر عن المظاهر الأخرى التي يتخذها هذا السرد [6].

ويظهر هذا الاتجاه المنهجي للسيميائيين في التركيز على المحتوى من خلال التعريف الذي تقترحه جماعة «أنترفرن» لمصطلح الحكاية، فهو

«تتابع الحالات والتحويلات المسجل في الخطاب والضامن لإنتاج المعنى»[7]. وكان من نتائج السيميائيات بحسب الوجهة الدياكرونية أن جنحت إلى تفسير القصة فعدتها «بنية سردية، أي شبكة من العلاقات الواسعة تكون على أساس البنية السطحية التي لا يظهر منها إلا جزء»[8].

ويرى كورتيس ارتباط الحكي ارتباطا وثيقا بالحكاية، وما يحددهما هو أن الحكي يتعلق بالانتقال من حالة إلى حالة أخرى، وهذا من شأنه إحداث تحول من وضعية أو حالة إلى وضعية جديدة عن طريق التتابع[9].

وإذا كان السيميائيون يركزون على المحتوى باعتباره الماهية التي تدور حولها الدراسات ويشتغل عليها تحليل الخطاب، فإن السرديين يهتمون بالتعبير أو الخطاب الذي يستخدم كمقابل للقصة باعتباره الصورة التي يتجلى أو يتحقق من خلالها المحتوى، وبالتالي يمكن أن يقدم محتوى واحد من خلال خطابات متعددة لكل منها خصوصيته[10]. فالخلاف بين الرؤيتين واضح وعميق، حيث يعتبر السرديون الخطاب عنصرا جماليا يصل المادة الحكائية بالأدبية، في حين تخالف نظرة السيميائيين ذلك.

ويشير جيرار جينيت إلى الفرق الجوهرى بين السرديين والسيميوطيقيين في قوله: «توجد الخاصية الأساسية في التركيز على الصيغة، وليس على المحتوى إذ لا وجود للمحتويات الحكائية، فهناك تسلسل أفعال أو أحداث قابلة لأن تجسد من خلال أية صيغة تمثيلية»[11].

يعتبر غريماس - وهو أحد المنظرين لعلم الدلالة البنيوي- المقصوص أو الحكي جملة هائلة، حيث يمكن أن نجد فيها كل الوظائف الكبرى التي نراها في الجملة حيث ثنائيان وأربعة حدود، فأما الثنائي الأول فهو:

فاعل -----> موضوع، يربط بينهما التقابل على مستوى الرغبة أو البحث. ففي كل قصة هناك من يرغب في شخص أو شيء أو يبحث عنه.

وأما الثنائي الثاني فهو مساند -----> معارض، ينوبان على المستوى السردى عن الأول، وعن الصفات في المستوى النحوي ويربط بينهما التقابل على مستوى الاختبارات، لأن أحدهما يساند الفاعل في بحثه، والآخر يعارضه[12].

يتطلب البحث المنهجي في بنية العمل السردى الروائى التمييز نظريا بين العمل السردى الروائى من حيث هو حكاية وخطاب. فهو حكاية باعتباره يثير واقعة، وبالتالي يفترض أشخاصا يفعلون الأحداث ويختلطون بصورهم المرورية مع الحياة الواقعية[13]. والعمل الروائى السردى هو خطاب باعتباره يحتاج إلى صيغة تروى بها أفعال الأشخاص وترتب بها الأحداث. وتستوجب الحكاية بواسطة الكتابة راويا يرويها، كما تستوجب قارئاً يقرأ ما يروي الراوي، وبذلك لا تصبح مجموعة الأحداث التي وقعت هي الأهم في العمل السردى الروائى بل كيفية الرواية، أي كيف يروي الراوي الحكاية. وهذا لا يجعل العمل الروائى حكاية وحسب، بل هو خطاب أيضا. على أن النظر في العمل الروائى من حيث هو خطاب أو حكاية لا يعنى الفصل بينهما، إنما هو منهج تقييمه الدراسة على المستوى النظرى، إذ لا وجود للحكاية إلا في خطاب ولا لخطاب سردى إلا في حكاية[14].
وتتحقق الحكاية من خلال وجود العناصر الآتية في الإنتاج الأدبي:

=1= فعل أو حدث قابل للحكي.

=2= فاعل أو عامل يقوم بدور في الفعل.

=3= زمان الفعل.

=4= فضاءه أو مكانه.

ويمكننا النظر إلى كل عنصر من عناصر الحكائية في ذاته باعتباره بنية كلية تضم بنيات جزئية في مستوى من التحليل، ويمكن أن يبحث في مستوى آخر عن العلاقات التي تربط بين مختلف هذه البنيات[15].
وغالبا ما استعمل النموذج العاملي الذي عرضه غريماس في تحليل الحكايات وكان له أهمية كبرى في الدراسات السيميائية. وقد حدد العالم اللساني تانيار فواعل ثلاثة: من يقوم بالفعل أي الفاعل في النحو التقليدي، من يتحمل الفعل أو الموضوع، وأخيرا من يستفيد من الفعل أو من يضر به وهو من يعبر عنه بالفاعل الثالث[16]. أما الفصلة فتشير إلى الزمان والمكان والحال.

وتخلى غريماس عن مفهوم الضحية، وأخذ مفهوم المستفيد، وقد سمي هذا الثنائي من العوامل: مرسلا ومرسلا إليه، وهما العبارتان اللتان استعارهما من جاكوبسون [17].

ويتكون النموذج العاملي لغريماس من الذات، الموضوع، المرسل، المرسل إليه، المساعد، الضديد وهو عبارة عن تعديل لنموذج بروب (الشخصيات الخرافية) وشخصيات المسرح سوريو ويتجلى من خلال قراءة عناصر نموذج غريماس أن التواصل والرغبة هما المحوران اللذان يدور حولهما الثنائيان: مرسل/مرسل إليه (التواصل)، وذات/موضوع (الرغبة). أما الفاعلان الجديان فهما يوجدان عن طريق صلتهم بالرغبة الذات، فالمساعد يسهل رغبة الذات، والضديد يحول دون ذلك [18].

الجزء الثاني: تحليل سيميائي للمسار السردى في رواية التبر:

سنعتمد في تحليل المسار السردى وبناء الحدث على تحديد أهم البرامج السردية المنجزة من قبل الذات الفاعلة. ومفهوم البرنامج السردى هو: «تتابع الحالات وتحولاتها المتسلسلة على أساس العلاقة بين الفاعل والموضوع وتحولها، إنه التحقيق الخصوصي للمقطوعة السردية في حكاية معطاة» [19].

يفتح نص الرواية بهذه الفقرة: «عندما تلقاه هدية من زعيم قبائل أهجار وهو لا يزال مهرا صغيرا، يطيب له أن يفاخر به بين أقرانه في الأمسيات المقمرة ويتلذذ بمحاورة نفسه في صورة السائل والمجيب: هل سبق لأحدكم أن شاهد مهريا أبلق؟ ويجيب نفسه: لا. هل سبق لأحدكم أن رأى مهريا في رشاقتة وخفته وتناسق قوامه؟ لا. هل سبق لأحدكم أن رأى مهريا ينافس في الكبرياء والشجاعة والوفاء؟ لا. هل سبق لأحدكم أن رأى غزالا في صورة مهري؟ لا. هل رأيتم أجمل وأنبل؟ لا لا لا. اعترفوا أنكم لم تروه ولن تروه» [20].

تتضمن هذه الافتتاحية بالتعبير السردى السيميائي وظيفة اتصال.

اتصال: أوخيد/المهري الأبلق

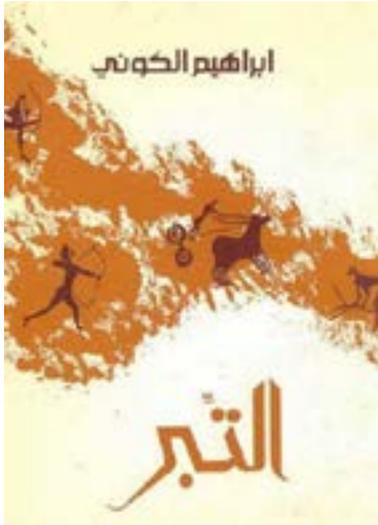
وتنشأ علاقة صداقة وثيقة بين أوخيد وهذا المهري. وتقوم الذات الفاعلة (أوخيد) ببرنامج سردي جزئي ليعبر من خلاله عن حبه للمهري وانبهاره به. وموضوع قيمته هو طلب قصيدة مديح للمهري من الشاعرة.

اتصال: أوخيد/الشاعرة

النتيجة: رفض الشاعرة وتأجيل الأمر إلى أن يشتهر المهري في معركة أو في حفلات الرقص.

وينتهي هذا البرنامج بفصلة بين الذات الفاعلة و موضوع القيمة. وتبدأ الذات الفاعلة في إعداد الوسيلة للحصول على موضوع القيمة، ويكون المساعد هم الفرسان الذين أوكل لهم مهمة ترويض المهري و تدريبه، أما التدريب على الرقص فاعتنى به بنفسه.

وتقوم الذات الفاعلة (أوخيد) ببرنامج سردي جزئي آخر سعياً للوصول



إلى موضوع القيمة السابق و هو اشتهار المهري ليحظى بقصيدة المديح. المساعد: «السرّج صنعه أمهر الحدادة في غات، والفرش كقيمة مزركشة جاء بها التجار من توات، والشكيمة ظفرتها عجائز قبيلة ايفوغاس في غدامس، والجراب طرزته أنامل حسناوات تامنغاست» (الرواية ص 9). وتؤدي هذه الأدوات وظيفة سيميائية تتمثل في التعريف بقيمة المهري عند صاحبه وأهمية الدور الموكل إليه في حلقة الرقص.

المعوق: «أما السوط فهو قطعة

نادرة مغطاة بخيوط الجلد التي نقشت عليها تمائم السحرة في كانو. ويعتقد الحكماء في القبيلة أن السوط دسه له الحساد من أقرانه، فلعب دوره في التخريب والترتيب للفضيحة» (الرواية ص 9). وتتضمن هذه الفقرة سابقة فهي تعرف بالنتيجة قبل الوصول إليها في الحكى.

لم تصل الذات إلى موضوع قيمتها (شهرة المهري) بل انتهت بفضيحة المهري وصاحبه في حلقة الرقص. ويستمر أوخيد في صداقته مع المهري الأبلق، ويتابعان حياة اللهو معا إلى اليوم الذي يصاب فيه المهري بالجرب.

استقرار - - - - - < فقدان التوازن

وضع ابتدائي - - - - - < مرض المهري

ولاسترجاع التوازن تقوم الذات الفاعلة (أوخيد) ببرنامج سردي موضوع قيمته هو علاج المهري وإنقاذه من الموت.

الرغبة: علاج المهري

التحيين: الاتصال بالحكماء للبحث عن علاج.

اتصال: أوخيد/الشيخ موسى، تكون نتيجته الإفصاح عن سر علاج المهري، وهو نبتة آسيار، ولكن يحذره المساند (الشيخ موسى) من احتمال جنون المهري.

ولا تصل الذات في هذه المرحلة الأولى إلى موضوع قيمتها (شفاء المهري) لصعوبة العلاج ومخاطره. وتستمر الذات الفاعلة في البحث عن موضوع قيمتها، وتكون الوسائل المساعدة في هذه المرحلة: زيت غريان ثم مرهما من الأعشاب، ولكن النتيجة دائما هي عدم الوصول لموضوع القيمة، فلم يتحقق شفاء المهري بل ازدادت حالته سوءا.

وتبين هذه الحركات السردية وظيفية (خروج) الذات الفاعلة من مرحلة حياتية إلى مرحلة أخرى، من مرحلة المغامرات والاستمتاع والتباهي بالمهري إلى مرحلة المعاناة في سبيل إنقاذه وتحمل كل التجارب القاسية ونظرات الشفقة، فقد تحول المهري إلى رمادي مبقع بالظلمة. كما تبين هذه الحركات دخول الذات الفاعلة (أوخيد) في اختبار. اختبار حبه وصداقته للمهري وقدراته على إنقاذه والحفاظ عليه.

تقوم الذات الفاعلة بوظيفة (خروج) إلى الحمادة الحمراء، وهو عبارة عن اتصال مكاني هدفه تنفيذ العلاج الذي وصفه الشيخ موسى في المرحلة الأولى وهو نبتة آسيار المهددة بالجنون، فهي إذن موضوع القيمة الابتدائي للوصول إلى موضوع القيمة الأساسي.

وفي طريقه قصد أوخيد النصب الوثني ونذر له جملا سمينيا كي يشفي

مهريه الأبلق ويحميه من جنون آسيار، ثم واصل الرحلة إلى قرعات ميمون حيث تثبت آسيار.

واتصلت الذات الفاعلة (أوخيد) بموضوع قيمتها (نبتة آسيار). ربط الجمل وتركه يرتع في حقل من آسيار. وتقود هذه الحركة إلى برنامج سردي آخر هو مطاردة المهري الأبلق بعد أكله لنبتة آسيار وتفاعلها مع مرضه، حيث ظهرت عليه حركات جنونية من الألم قابلها أوخيد بالصبر والمواساة والحزم. ويتمكن من الحفاظ على رفقته بعد رحلة شاقة.

الذات الفاعلة: أوخيد

موضوع القيمة: الإمساك بالمهري والحفاظ عليه .

المعيق: قوة المهري ووعورة الطريق التي يسلكها.

المساند: الصبر والدعاء والشجاعة والأساطير المضادة للعار.

النتيجة: وصلة بين الذات الفاعلة والموضوع.

وتقيم الذات الفاعلة عقدا يتمثل في عهد الأخوة والوفاء الأبدي بين أوخيد ومهريه الأبلق الذي فقد لونه أثناء العلاج.

اتصال: أوخيد/الشيخ موسى

سبيل استرجاع لون المهري الأبلق

<----->

المرسل إليه المرسل إلىه

----->

أوخيد إخصاء المهري الشيخ موسى

وبتنفيذ الوسيلة المقترحة من الشيخ موسى تصل الذات الفاعلة إلى موضوع قيمتها .

الذات الفاعلة - - - - - موضوع القيمة

أوخيد رجوع لون المهري الأبلق

المساند: رعاة القبيلة

وتعود الذات الفاعلة إلى الرغبة في موضوع القيمة الأول وهو شهرة الأبلق في حلقات الرقص ليحظى بقصيدة مديح. ولا تصل الذات لموضوع قيمتها بل ينتهي البرنامج بفصلة ويحصل عكس رغبة الذات، إذ يقابل الأبلق بقصيدة

هجاء لأنه انتقم من صاحبه بفضحه في حلقة الرقص. وتقوم الذات الفاعلة بوظيفة اتصال، وهي أيضا وظيفة خروج من مرحلة حياتية إلى مرحلة أخرى هي الزواج.

اتصال: أوخيد/الحسنة المهاجرة أيور
ويكون موضوع القيمة في هذا البرنامج هو الزواج بالحسنة.
رغبة الزواج بالحسنة المهاجرة

<-----
المرسل المرسل إليه
----->
أوخيد لا بارك الله لك فيها والده

وبزواج أوخيد يتخلى عن الوفاء بنذره للولي الصالح، فيذبح الجمل المحجوز كقربان ليلة عرسه.

وتكون نتيجة هذا البرنامج الذي اتصلت فيه الذات (أوخيد) بموضوع قيمتها (الزواج بالحسنة) أن يتبرأ الوالد منه ويحرمه من الميراث، فيقوم بوظيفة انفصال مكاني، فيغادر القبيلة إلى حدود فزان.

وترغب الذات الفاعلة (أوخيد) في موضوع قيمة جديد هو المشاركة مع الأبلق في مقاومة غزو الطليان، ولا يتصل بموضوع القيمة هذا، فقد انكسرت المقاومة في الحمادة وانتشر الجذب والفقير.

اتصال: أوخيد/قريب زوجته التاجر دودو
النتيجة: يترك له التاجر الضيف كيسين من تمر وشعير يسرقان منه ويترك له السارق رمز مثلث تانيت الذي يذكره بحثه لنذره إلى النصب الوثني الآلهة تانيت.

وتقوم الذات الفاعلة (أوخيد) بمجموعة من البرامج السردية موضوع قيمتها هو إنقاذ العائلة الصغيرة من الجوع سنوات الجذب والحرب.

اتصال: أوخيد/بائع الزيت، النتيجة رفض إقراضه.
اتصال: أوخيد/أحد الفلاحين، النتيجة اقتراح حل صعب.

بيع المهري الأبلق لمقاومة الجوع

<----->

المرسل المرسل إليه

----->

الفلاح الغضب والرفض الشديد أوخيد
نحر المهري لسد الجوع

<----->

المرسل المرسل إليه

----->

الزوجة أيور غل على المرأة والطفل والدنيا أوخيد

ترغب الذات الفاعلة في موضوع قيمة هو سد حاجيات الأسرة والمساند هو رهن المهري الأبلق مقابل استدانة جملين من التاجر دودو. وبهذا تؤدي الذات وظيفة انفصال. ينفصل أوخيد عن المهري الأبلق الذي يأخذه التاجر رهنًا. ويحصل اتصال يضع الذات في اختبار.

اتصال: أوخيد/راعي التاجر دودو قريب الزوجة أيور.
تطبيق الزوجة شرط إرجاع الأبلق

<----->

المرسل المرسل إليه

----->

التاجر دودو غل الغضب أوخيد

وتقوم الذات الفاعلة بوظيفة خروج أو انفصال تتمثل في الهروب من المهري الأبلق تفاديا للعار. وبذلك تحصل الفصلة بين الذات الفاعلة (أوخيد) وموضوع القيمة الأساسي (الحفاظ على الأبلق). ولا يحافظ أوخيد على العقد أيضا.

ولا تلبث الذات الفاعلة أن تقوم بحركة سردية معاكسة يكون موضوع قيمتها استرجاع المهري الأبلق وفك رهنه، والمساند هو طلاق الزوجة

والتنازل عن الولد، وبذلك تجدد العقد السابق. وينتهي البرنامج بوصلة. اتصال: أوخيد/أحد الرعاة، تكون نتيجته وصول شائعة تقول ببيعه لزوجه وابنه مقابل حفنة تبر.

وترغب الذات الفاعلة (أوخيد) في موضوع قيمة جديد هو تصحيح الخطأ والقضاء على الشائعة، فيقوم بوظيفة خروج إلى واحة التاجر دودو. ولا تصل الذات الفاعلة إلى موضوع قيمتها بقتل الذات الضديدة (التاجر دودو) لأن العار لا يمحوه الدم.

وترغب الذات الفاعلة في التحول إلى حياة أخرى هي الاعتزال مع الأبلق. ولكن الذات الضديدة (أقارب القتل) يقومون ببرنامج سردي موضوع قيمته الثأر من القاتل أوخيد ومساند الضديد هو الذهب الذي استعملوه في رشوة الخبراء للوصول إليه.

ويكون موضوع قيمة الذات الفاعلة هو الهروب والمحافظة على الحياة، والمساند هو الصبر والمعارض هو التبر الذي يسعى المنتقمون للظفر به. وفي محاولات هروب أوخيد يجدد عقده مع الأبلق بأنهما لن يفترقا أبدا بعد مرور هذه المحنة «عندما ينقشع الهم سنلتقي مرة أخرى» (الرواية ص 145). وينجو أوخيد من المطاردين بفضل ودان الجبل الذي ضلهم وقتل بدلا منه. وبوصول الذات الفاعلة لموضوع قيمتها (النجاة) تتفصل الذات الضديدة عن موضوع قيمتها (الثأر والثروة).

وتقوم الذات الضديدة بحركة سردية جديدة موضوع قيمتها الوصول للغريم أوخيد ويكون المساند تعذيب الأبلق. فتقوم الذات الفاعلة (أوخيد) بوظيفة (خروج)، الخروج من المخبأ لافتداء صديقه الأبلق (موضوع قيمته الدائم). وبهذا البرنامج تصل الذات الفاعلة (أوخيد) إلى موضوع قيمتها (الحفاظ على حياة الأبلق)، ويكون المساند التضحية بالنفس ولقاء الموت. والملاحظ أن أغلب البرامج السردية التي قامت بها الذات الفاعلة (أوخيد) كان موضوع قيمتها متعلقا بالمهري الأبلق: شهرته، علاجه، شفاؤه، حمايته... أما البرامج والحركات التي قام بها أوخيد لحياته الخاصة فهي قليلة جدا مما يدل على أن الرواية تريد أن تؤكد على قيمة الحيوان في حياة البدوي الصحراوي وارتباطهما الوثيق بعلاقة تصل إلى الصداقة والأخوة

وفداء كل منها للآخر. كما تدافع عن التضحية بالمادى لصالح الرمزي وانتصار الحياة الروحية الصوفية على المادية الاجتماعية.

وسميت هذه الرواية بالتبر وهو برادة الذهب على الرغم من أن ذكره لا يأتي إلا في آخر الرواية- والذهب في عرف الصحراويين معدن منحوس ملعون تصيب اللعنة كل من يتعامل به. وسميت الرواية بالتبر لأنه يؤدي الدور الهام في تحويل مسار الحكاية ونهاية شخصياتها، وتتمثل بؤرة السرد في لحظة استلام أوخيد حفنة التبر هدية من غريمة، فيكتب الموت لكليهما.

== =

ملاحظة: نشر هذا البحث أول مرة في «عود الند» في العدد 48 (حزيران- يونيو 2010). تتضمن النسخة المنشورة في موقع المجلة رسمين بيانيين.

== =

الهوامش

1= Gréimas et Landowski: introduction à l'analyse du discours en s .sociales, Gallimard, 1980, p05

2= محمد مفتاح: مجلة دراسات سيميائية، العدد 1، 1987، ص 15

3= بوخاتم مولاي علي: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، عن موقع اتحاد الكتاب العرب الإلكتروني

4= Luis Hjelmslev: Essais linguistiques, les éditions de Minuits, Paris, 1971, p. 35

5= يقطين سعيد: قال الراوي، البنيات الحكائية في السيرة الشعبية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1997، ص 14

6= Gréimas: Du sens, essais sémiotiques, Seuil, Paris, 1970, p. 158

7= Groupe d'entre vernes: Analyse sémiotique des textes, presses universitaires de Lion, 1984, p. 14

- 8= بوحوش رابع: الأسلوبيات و تحليل الخطاب، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، ص 42-43
- 9= Courtes: Analyse sémiotique des discours, Hachette, Paris, 1990, pp. 70-72
- 10= سعيد يقطين: قال الراوي، ص 16
- 11= G-Génette: Nouveau discours du récit, Seuil, Paris, 1983, p. 12
- 12= Greimas: Sémantique structurale, recherche de méthode, Librairie Larousse, Paris, 1966, p.180
- 13= يمنى العيد: تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي، سلسلة دراسات نقدية، الفارابي، 1990، ص 27
- 14= شرشار عبد القادر: تحليل الخطاب الأدبي و قضايا النص، منشورات دار الأديب، وهران، ص 57
- 15= سعيد يقطين: قال الراوي، ص 19-20
- 16= رومان غودور: تحديد النموذج الفاعلي، ترجمة أحمد السمادين مجلة دراسات مغربية، العدد 8، الدار البيضاء، 1998، ص 24
- 17= Greimas, Courtes: Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette, 1979, p. 49
- 18= Greimas: Sémantique structurale du récit, p. 180
- 19= رشيد بن مالك: قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، دار الحكمة، 2000، ص 148
- 20= إبراهيم الكوني: التبر، دار التنوير للطباعة و النشر، ط03، بيروت، 1992

هدى أبو غنيمة - الأردن

قراءة في رواية «كل المعارك» لمعن أبو طالب



لما اعتبرت الكتابة فعل اقتحام للتقليدي والسائد، وتأكيدا لمعاني الحرية والاستقلالية الفردية، فإن أساليب التعبير عند جيل الشباب لا بد أن تختلف في موضوعاتها وتقنياتها التعبيرية عما كان مألوفاً لقارئ الأدب.

لم يعد ممكناً أن يكتب الشباب أدباً بذات الأسلوب البلاغي المألوف في الأدب العربي، والتعبير

عن هويتهم، دعماً لأحلام الاستقلال التي لاحت في أفق مرحلة التحرر من الاستعمار، بل تحرروا من رؤية العالم بنظرة أحادية مؤطرة بالأيديولوجيا، وواجهوا الحاضر بأساليب ومضامين تعبر عن عصر ثورة الاتصالات وآليات إنتاج المعرفة وتواكب إيقاع العصر.

رواية «كل المعارك» للكاتب الأردني المقيم في بريطانيا، معن أبو طالب، هي أول رواية له، لكنها رواية خارجة عن المألوف بمضمونها وأسلوب سردها البصري «من خلال ما أسمته ميكي بال بوصفها مؤرخة وناقدة للثقافة البصرية ما أسمته تحديد البؤرة، أي التركيز على القصة من خلال عوامل فاعلة نوعية أو جهات نظر خاصة، وتبدأ عملية تحديد البؤرة من السارد وبالسارد، ولكنها لا تنتهي عنده، ومن المحتمل بالنسبة إلى السارد بدوره أن يروي القصة من وجهة نظر واحدة أو أكثر من شخصياتها» [1].

تعكس الرواية قلق الشباب وسأمهم من محيط لا يلبي احتياجاتهم الفكرية والوجدانية ولا تطلعاتهم. ولعل العبارتين اللتين وضعهما الكاتب

في أول الرواية توحيان بذلك. يقتبس الكاتب عبارة من الكتاب المقدس للقديس يوحنا الفصل الثالث 16: «ولكن، بما أنك فاتر، لا حار ولا بارد، فقد أوشكت أن أتقيأك من فمي». ثم يضع اقتباسا آخر:

«خواص الوجه والجهاز المضغي التي تميز ملامح شبيه الإنسان المبكر لم تكن بالضرورة تكيفا لمتطلبات مضغ حمية صلبة أو قاسية، بل كانت لحماية الوجه من الإصابة أثناء اقتتال الذكور باستخدام القبضات». («التدعيم الوقائي لوجه شبه الإنسان المبكر». كايمبردج بيولوجيكل ريفيو 2014).

بؤرة السرد في الرواية حلبة الملاكمة وعالمها بتفاصيله الدقيقة وتقنيات المواجهة بين خصمين. أليس العالم اليوم حلبة ملاكمة؟ ألا تشهد المجتمعات الإنسانية تحولات في الثوابت والمفاهيم والعلاقات الإنسانية، واتخاذ العنف وسيلة للحوار؟ وكأننا في تصوير الكاتب الدقيق لتقنيات اللعبة ندخل عالما مختلفا عما نراه متلفزا ولا نعرف أسراره يصفه الراوي على النحو التالي:

«وجد سائد النادي خاليا، لا صوت فيه إلا صوت المروحة تلتف فوق الحلبة، وضع حقييته بهدوء، وتأمل أكياس اللكم المشقوقة والأثقال القديمة والقفازات المبعثرة التي تنبعث منها رائحة العرق. شعر أنه في مكان مختلف عن كل ما هو خارجه. مكان كل شيء فيه واضح، الفوز والخسارة، القدرة والموهبة والقوة والضعف تظهر كلها هنا بلا لبس. لا مكان هنا للهيام بالرماديات» (الرواية ص 111).

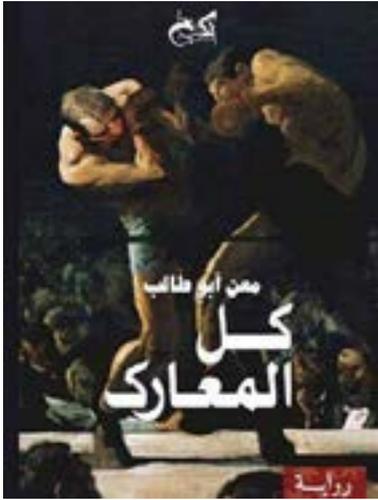
تدور أحداث الرواية حول شاب ذي مستقبل واعد في شركة دولية مرموقة، يجد نفسه متأرجحا بين عالم المال والأعمال، وعالم الحلبة مصورا فساد العالمين حينما يصبح الإنسان سلعة وورقة رابحة، وإن كان في عالم الملاكمة أكثر وضوحا، ومواجهة الخصم تتطلب تقنية وفكرا وتدريباً، بينما عالم المال والأعمال متاهة تستخدم فيها كل الصفقات والأساليب الملتوية. يحقق الشاب نجاحا على الصعيدين، لكن الملاكمة تستحوذ على تفكيره، وتهدد مستقبله الوظيفي والشخصي، وتكشف له أيضا عن ثانيا ماضيه وتجعله يسائل مكانه في سلالة المقاتلين من آباءه وأجداده.

تمور الرواية بالحركة وإيقاع العصر السريع، وتتخذ من الشخصية الرئيسية سائد حبجوقة، الشركسي ذي الماضي الفروسي المنحدر إليه من آباءه وأجداده، موازيا ذا بعد إنساني للعربي المهجر من أرضه مثلما هاجر الشركس من وطنهم.

وقد بدت لي نهاية الرواية تتمة للعنوان «كل المعارك» وكأن السارد يعبر عن الإنسان الذي يخوض كل المعارك في عصره إلا معركة تحرير بلاده، فيقف على الجسر ممنوعا من العبور في عصر تدعي فيه القوى المهيمنة أن لا حدود ولا فواصل باسم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

بعد أن انتهت من قراءة الرواية حاولت أن أجد تعليلا مقنعا لحسية اللغة وبذاتها الصادمة المتداولة في الشارع، وخلو لغة السرد من أي تنميق لفظي أو زخرفة تصويرا لحقيقة الواقع الاجتماعي واحتجاجا على البذاءة والفكر الذي سعى إلى مصادرة اللغة والتفكير لتصبح الأرض مفتوحة أمام غول رأسمالي يجتاح العالم ويخدم أصحاب رأس المال العالمي الذين صادروا اللغة والتفكير وحولوا الإنسان إلى سلعة تستباح بالكيفية التي تخدم مصالحهم.

= =



أبو طالب، معن. «كل المعارك». 2016. القاهرة: الكتب خان. ويشار إلى أن الرواية أنجزت بدعم من برنامج آفاق لكتابة الرواية الذي أقيم بالشراكة مع محترف الروائية اللبنانية، نجوى بركات، في دورته الثالثة التي أقيمت في ربيع 2015. [1] عبد الحميد، شاكر. عصر الصورة: السلبيات والإيجابيات. 2005. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

مرام أمان الله - فلسطين علاقة سرّية



عن العلاقة بين الإنسان والمكان يكثر القول. بينهما سرٌّ لا يدركانه إلا إذا افترق أحدهما عن الآخر، وكأنَّ العلاقة تبقى سرّية إلى أن يبوح بها الفراق. هذا ما كان يجول في خاطرها عندما قررت أن تبحث عن كتاب تصبّ فيه جنون «غربتها» وصمت الجدران. لم تكن القراءة التي لطالما أحببتها هي الهدف الرئيس وراء البحث، لأنها كانت تبحث في بطون الكتب عن أنيسٍ تستحضره متى شاءت، وتجتثه من المشهد وقتما تشاء. راحت تتهاوى الكتب واحدا تلو الآخر، بين يديها إذ كانت تتصفح على عجل بغية العثور على أنيسها المختبئ في إحدى الصفحات دون جدوى. إلى أن قررت أخيراً أن تصنعه بنفسها لكي تضمن رسمه وتفصيله بعناية وفق حاجتها للبوح. وقد كان. ففي كل يوم كان يتحول أنيسها إلى شخصية قادرة على الإصغاء ولكنّه في معظم الأحيان كان عاجزاً عن الرد على تساؤلاتها التي لا تنتهي.

وكأي علاقة بين اثنين ظلت علاقتها بالمكان تتراوح بين المدّ والجزر، فتارةً تشعر بالانتماء لتلك المدينة الكبيرة الصاخبة، وتارةً أخرى تنأى بنفسها عن الواقع الذي كان ينأى بمعطياته عن أحلامها. إلى أن قررت الرحيل دون أدنى تردد. لم تكن تدرك أنّ تغيير المكان لا يعني فقط تغيير المحيط بما فيه، فقد وجدت شيئاً فشيئاً أنّها أمام حاجة ماسة لعملية بناء لكل شيء من عدم، وذاتها أيضاً.

كان المكان الجديد قاسياً جداً عليها، إذ لم يدرك أحلامها التي عاشت معها سنين طويلة، ولم يلتفت حتى إلى ملامحها التي ما زالت تخفي طفولةً شقية. لم يكن يصغي إلى أيّ من دندناتها كلما غنت فيروز، لقد أصبح للقهوة رائحة أخرى لا تشبه الصباح.

أخذت تتجول في شوارع المدينة الجديدة كظلٍ ذاب في فيء تلك الأبراج التي تعانق السماء. كل شيء غريب عنها، وغريبة هي عنه. تيارٌ جارف لامتزاج ثقافي، عرقي، لغوي معقد البناء. لم يكن أمامها في بداية الأمر إلا مراقبة المشهد من الخارج، فقد انتابها الخوف من الانصهار بين الهويات لكي لا ينتهي بها الأمر إلى «اللا هوية».

ولكنّ مقاومة الانصهار مع المحيط ليست حتماً الحل الأمثل، لأنّ الوجود في مكان ما يعني بالضرورة التحول إلى جزء منه بشكل أو بآخر، والمقاومة العنيفة له تعني بالضرورة أيضاً ضياع العلاقة مع المكان وبالتالي ضياع الإحساس بالوجود.

إنّ الاعتراف بالحقيقة أو التسليم بها لربما من المهارات التي يصعب على الكثيرين إتقانها. لم يكن إلا أن تملكها شعور الحنين إلى مدينتها الأولى، التي كانت تظنها «كبيرةً وصاخبةً». فقد تبين لها أن في هذا الكون ما قد ينسف كل المعايير في حال أبصرته العين أو ارتقى إلى مستوى الإدراك. ذلك الحنين الذي ينتاب العشاق لحب قديم عندما تقسو عليهم الحياة.

ولكنّ حنينها هذا لم يكن المنقذ لها من قسوة المكان، بل على العكس، أخذ يعذبها بتفاصيل لم تكن تفضي لها بالأنا ذلك. راحت تبحث في الجديد عن قديمها الذي رحلت عنه، عن فوضى ذلك الوطن، عن الوجوه التي لم تحبها يوماً، عن الأرصفة المملأ بأوراق الشجر، عن الأطفال الذين كانوا يبيعون قصاصات من الأدعية على إشارات المرور، حتى أنّها أخذت تبحث عن الاحتقانات المرورية التي كانت تستشيطها غضباً أثناء قيادتها صباحاً ومساءً. قد يبدو ذلك ضرباً من الجنون، ولكنه باعتقادي نوع من استرجاع الذات أو الصورة التي من خلالها كانت تتعرف إلى دواخلها.

هنا، في المكان الجديد يخيم الصمت. فكل ما حولها لا يريد لها. حتى البنيات الشاهقة والمبهرة لم تبخل عليها بالنكران، فكلما كانت تتأمل عمارة

المكان المبهرة كانت المسافة بينها وبين المكان تزيد أحياناً، فكل ذلك كان بالنسبة إليها صوراً صامتة ألصقت على عينيها فلا هي ترى غيرها، ولا هي قادرة على إبعادها عن مدى رؤياها.

لكن، منذ متى كان المكان هو المسؤول عن تقصير المسافات بينه وبين الفرد؟ ومن هو المسؤول عن خلق العلاقة بين المكان ومن يعيشون فيه؟ وكيف تكون البداية؟ هل من الممكن الاندماج مع المكان ومعطياته في أي لحظة بغض النظر عن أسباب أو أهداف التواجد فيه؟ ما معايير فشل تلك العلاقة وما مدى احتمالية وقوعه؟

كل تلك الأسئلة وأكثر كانت تؤرقها في كل وقت. فهل الانتماء للمكان يكمن في بناء علاقات إنسانية؟ أم أنه يبدأ من الألفة بتفاصيله الجغرافية أولاً؟ هل «الغربة» هي التعبير الأدق عن حالة عدم الاندماج مع المكان أم أنها تعبر أكثر عن الحنين للمكان الأسبق بغض النظر عن الحالة المعاشة؟ أم قد يكون «الوطن» هو المفهوم الأكثر دقة للتعبير عن العلاقة الناجحة مع المكان بصرف النظر عن كونه مسقط الرأس أم لا؟

بعدما أنهكها التعب، قررت عدم الانتظار والبدء في مقاومة «مقاومتها» للانصهار. لأن الانصهار ليس بالضرورة ضياع الهوية، وأي هوية؟ فهل نولد جميعاً بهويات مثالية، أم أنها جميعاً تفرض علينا دون أن نفكر فيها أو نفك أسرارها؟ من منا ولد دون هوية ونال حرية بناء هويته بمعزل عن التشابكات الخطابية التي تحدد ملامحنا على كل المستويات؟

إنها فكرة في غاية الخطورة والحساسية في آن، لكنها قد تغدو بسيطة إذا ما تم تفكيكها بعناية، ففكرة بناء الهوية لا تعني ضياع الذات، وقد تعني ذلك إذا كانت عملية بنائها أو إعادة صياغتها عشوائية وغير ممنهجة. فتقبل الآخر المختلف مثلاً لا يعني الانصهار فيه، كما أن إدراك الجوانب المشرقة في الأشياء لا يعني التعامي عن الأخرى الظلامية.

كل علاقة بين المكان والإنسان تبدأ بنية. تماماً كما العلاقات الإنسانية التي تتولد بنوايا تهدف إلى تحقيق مبتغيات شتى؛ كالشراكة، الصداقة، التفاهم، الانسجام وغيرها الكثير. لا تنشأ العلاقة بدون فكرة أو حاجة.

من هنا كانت فكرة «الانتماء» للمكان هي البداية. هي تعلم تماماً أن وجودها فيه غير واضح الأمد، وتدرك أيضاً أنها قد تفشل في كسر الحواجز أو قتل «الغربة»، إنما راح جل إصرارها على هزيمة ذاتها الراضة للانصهار فقط.

«وفي هزيمة الذات الراضة للفكرة تلك يتدخل كل شيء. وتحتار النزعات والدواخل في تحديد المراد. ولكنَّ الحسم في كل تلك الفوضى الفكرية يكمن في الوقوف على الحد الفاصل بين المكانين». هذا فقط ما نطقت به شخصيتها الخيالية التي صنعها قلمها في بداية النص.

محسن الغالبي - السويد

هوس شرقي



غادرت البيت في طريقي إلى مطار بغداد متوجها إلى مطار ثالث عبر مطار ثان كنت أحب المكوث فيه بضع ساعات أراقب فيه شكلا آخر من الحياة مختلفا عن الأول والثالث. صفعني بعض الحنين لمن تركتهم في البيت ولم أشعر بشيء تجاه البيت. لم يكن بيتي على أية حال. كنت متوجها إلى بيت آخر لا أشعر تجاهه بشيء البتة، فهو الآخر لم يكن بيتي.

كانت الأخبار تحتل إغلاق الشوارع المؤدية إلى مطار بغداد. بعض السفلة اعترض على السفلة الذين يمسون زمام الأمور. اللصوص الذين كانوا يصلون ويقاطلون، حصلوا على السلطة أخيرا فعادوا إلى سابق عهدهم لصوصا. ولصوص جدد يحاولون أزاحتهم عن السلطة كي يسرقوا ما تبقى. مرت الأمور بسلام ووصلت المطار. لم يتغير الكثير؛ ضواء بلا جدوى. حلقنا ساعتين وربع ساعة لنهبط في المدينة الرائعة التي لا تشبهها كل المدن. المدينة الوحيدة التي تستقر بشطري أستها على قارتين ليعبر البوسفور من بينهما يغسل أدرانها قادمين من الأسود نحو مرمرة. كم كنت أتمنى لو أتية في تلك المدينة لعامين أو أكثر، أطوي شوارعها بلا هدى، أدلف كل أسواقها، أتذوق كل مطاعمها، أحقق في كل العيون التي أصادفها، وأرسم انحناءات أجساد اللواتي يعبرن على جسدي.

أدخل كل المطارات

أسأل كل الفنادق عنك

فقد يتصادف أنك فيها (1)

وأشتري كل الحلي وأدّخرها، وإن فرغت جيوبي تسولت، فإن للتسول في بعض المدن لذة لا تضاهى، وإن التسول في مدن أخرى هو الموت والعار معا. تساءلت لحظتها: هل يعرف الذين يقبعون في الصوامع والجوامع ويوصلون الليل بالنهار كيف يشعر المتسول في «مدن التيه»(2)؟

كان انتظاري، ويا للأسف، أربع ساعات فقط. جلست فيها أتلذذ بوجبتي المعتادة عند كل مرور بهذه المدينة. قطعة بيتزا، بعض شرائح بطاطا، كولا وكوبا من حساء هو الألد بينها. الوجبة التي أسدّ بها رمقي خلال نهار كامل هو خلاصة التحايل والتشايط مع شركة الخطوط الجوية التي تجتذبني ومن مثلي بسعر منخفض مقابل ساعات من التجويع، أو إجباري على شراء وجبة حقيرة بضعف المبلغ. في النهاية أصطاد سعرها المخفّض وأحشو معدني في المطار متلذذا بإيقاعات الحشود العابرة حولي. وأدع التفكير في أينما الأدهى، أنا أم مكتب الخطوط؟

وحين بلغت نصف وجبتي، جلست أمامي فتاة، أو بالأحرى امرأة، فقد قدّرت أنها تجاوزت الثلاثين. لم تكن باهرة الجمال كي تشدّ العيون إليها أو ربما يقفز القلب بين يديها. لكنها كانت عملية المظهر، بجاذبية ما. تشدّني المرأة المتواضعة التبرج. بدأت بتناول وجبتها السريعة كوجبتي، لكن من يدري إن كانت مسافرة مثلي. لم يسعفني حدسي في معرفة إن كانت من أهل هذه المدينة فقد كانت فيها بعض الملامح العربية.

حاولت فتح الغطاء المعدني لعصير البرتقال فلم يطاوعها، جالت بعينها في المكان لتجد ما تستعين به لفتحها، ولكن لا شيء. رفعت نظرها فتقاطع مع نظري، فطارت ابتسامة خفيفة على محياها براءة ممزوجة بخجل لذيذ أطاح بكل احتمال في أن تكون عربية. تمشي المرأة العربية وتجلس تحيطها هالة من المخاوف كان قد خلقها لها الرجل العربي الذي يمشي ويجلس محاطا بهالة من المخاوف صنعتها له الأديان والمذاهب والتقاليد سيئة النية. كنت حينها قد شارفت على الانتهاء من وجبتي وشرعت أتصفح هاتفني. رددت الابتسامة مئملها. أشرت لها أن تضع القنينة على حافة الطاولة وتضربها بلطف لتفتح غطاؤها. حاولت فلم تفلح. رفعت عينيها إليّ، تبسمت

مثل سابقتها ووضعت العصير جانبا لتكمل وجبتها دونه. لا أدري ما الذي دفعني حينها إلى التوجه نحوها. طلبت العصير منها وقصدت النادل ليفتحه، وعدت لها به. شكرتني بكلمة لم أتميز لفظها بدقة ورمقتني بابتسامة ثالثة. عدت إلى مكاني وإلى هاتفي، أشحت بنظري عنها لتكمل طعامها دون إحراج. ساد صمت عمّ المكان واستحالت همهمة الحشود ونداءات المطار إلى موسيقى تداعب فيها أنامل أيروما (3) مفاتيح البيانو بعشق عاقل وعقل عاشق. بهدوء يذكرني بالتي عرفت آذاني على موسيقاه أول مرة فأصبح أسمها بعض موسيقي، بل كلها. بعد عشر دقائق.

انتهزت فرصة ربما لن يأتي الزمان بمثلها. اقتربت منها وسألتها الانضمام إلى طاولتها. تبادلنا أحاديثاً عادية جدا. دعوتها إلى فنان كابتشينو في المقهى المجاور. وحين جلسنا في زاوية في منأى عن الأنظار حملت لها قدها وقطعة حلوى؛ ربما احتفالا بتعارف أهداه إليّ القدر. رجوتها أن تبادل أرقام هواتفنا، وحين بلغ الحديث بنا مبلغا آخر دفعت لها عنوان بريدي الإلكتروني. ووعدها بالكتابة حال وصولي.

مرت الشهور وأنا أمطرها برسائل ملؤها الدفء وعذب الكلام وشوق بلا هواة، لتثمر رسائلي عن عطله صيفية سنقضها سوية على ساحل حامل أحيل فيه عذب الكلام إلى سيل من القبل وغابات من عناقات حميمة. قبل عشر دقائق.

كنت قد عاهدت نفسي ألا أسقط في هذا الوهم الشرقي. والهوس الشرقي، والمرض الشرقي. ألا أستدرج إلى هذه الخيالات السطحية الساذجة. إلى هذه التفاهات. وضعت العصير أمامها، واكتفيت بابتسامتها البريئة، وعدت إلى طاولتي أتصفح هاتفي. كنت أقرأ في «الجحيم» (4). ويا للدهشة إذ اختار كاتبها هذه المدينة بالذات كي تكون موضع الذروة فيها!

أكملت هي وجبتها ونهضت، ثم ضاعت في الزحام. لم أفكر حتى في وداعها بابتسامة. غرقتُ في «الجحيم» في حينها. وبعد عشر دقائق غرق كل منا في متاهات حياته. بعد يومين من وصولي، هز المدينة انقلاب عسكري فاشل، كان صراعا آخر بين السفلة. واليوم، بعد مضي شهر، حين تذكرتها،

وضعتها في حروف في قصة قصيرة سيقراها البعض وينساها لتغرق في عالم النسيان.

===

- (1) من قصيدة تناقضات ن. ق. للشاعر السوري نزار قباني.
- (2) إشارة إلى الخماسية الروائية للكاتب السعودي الراحل عبد الرحمن منيف «مدن الملح» وإحداها هي «التيه».
- (3) أيروما (Yiruma): عازف بيانو شهير. برطاني الجنسية، كوري جنوبي الأصل.
- (4) رواية «الجحيم» للكاتب الأميركي دان براون. تدور أحداثها الأخيرة في مدينة إسطنبول.

إصدارات جديدة - زهيرة زقطان الساھرات أصبحن خارج البيت



صدر للكاتبة الفلسطينية، زهيرة زقطان، ديوان شعر جديد عنوانه «الساھرات أصبحن خارج البيت». الناشر: الدار الأهلية، عمان، 2016. تجدر الإشارة إلى أن الشاعرة باحثة في تاريخ الشعب الفلسطيني ولها في هذا المجال كتاب عنوانه «كنعانيات». ولها مجموعة قصصية بعنوان «أوراق غزالة»، ورواية بعنوان «مضى زمن النرجس» (2007). وهي فنانة تشكيلية باستخدام التطريز بخيوط الحرير. انظر/ي غلاف العدد 62 (عدد آب/أغسطس 2011). أدناه مقتطفات من الديوان الجديد:

في الميثولوجيا الكنعانية
كن هناك -الساھرات- أو النادبات في خيمة خارج البيت يمارسن أغاني الموت
والغياب
والتي تنتهي حين يتم الدفن
ها انتهى زمن الساھرات؟
لا، لا يزلن في خيمة الموت والغياب خارج عتبة البيت أمهات الأسرى والشهداء
أمهات الحروب كل الحروب.

نص

أين ستحط رأسها الأبيض؟
امرأة بلا وسائد؛ وشعرها أبيض؛

أضاعها الحب؛
ثم أضاعها الحرب؛
ثم أضاعها الهزيمة في الحرب؛
امرأة لم تنتصر؛
رأيتها في الجنازة؛
تتقلب في نص قلق عن الموت
كي لا تنام

نص آخر

على شاطئ سورية القديمة رست سفن الإغريق
في صيف 1982
المرأة

التي تنتظر السفينة على شاطئ طرطوس
تعرف أنه لم يركب السفينة.
المرأة

كانت تبحث عن عائد يحمل أمانته إليها
حصته من أرز النساء على
شعر الخارجين
وما تبقى من
كف ثقيلة مرقومة بالسجائر
والشظايا
ورغبة حسان
بنوم عميق.



إصدارات جديدة - شيخة حليوي النوافذ كتب رديئة



صدر للكاتبة الفلسطينية، شيخة حليوي، مجموعة قصصية جديدة عنوانها «النوافذ كتب رديئة» عن دار الأهلية، عمّان (2016). المجموعة هي الثانية من نوعها. المجموعة الأولى عنوانها «سيدات العتمة» وصدرت عام 2015 عن دار فضاءات في عمان. وللكاتبة أيضا كتاب ثالث (نصوص) عنوانه «خارج الفصول تعلمت الطيران» صدر عام 2015 عن دار الأهلية.



قضايا: بريطانيا والحرب على العراق الحرب على العراق: مقتطف من تقرير شيلكوت



أدناه مقتطف من تقرير صدر في لندن يوم الأربعاء، 6 تموز (يوليو) 2016 عن نتائج التحقيق في مشاركة بريطانيا في الحرب على العراق في آذار (مارس) 2003 بذريعة وجود أسلحة دمار شامل.

تولى رئاسة هيئة التحقيق جون شيلكوت، واستغرق التحقيق نحو سبع سنوات.

وتكون التقرير من 12 مجلدا، وبلغ عدد الصفحات ستة آلاف صفحة. كان رئيس وزراء بريطانيا وقت المشاركة في الحرب، توني بليير، زعيم حزب العمال. وكان الرئيس الأميركي وقتها، جورج بوش (الابن). المقتطف من قسم يسأل: «هل كان العراق يشكل خطرا جادا أو وشيكا؟» (ص 46-47؛ الملخص التنفيذي).

331. كانت كلمة السيد بليير في مجلس العموم في 18 آذار (مارس) [2003] تتويجا لسلسلة من التصريحات العلنية والمقابلات التي تحدد الحاجة الملحة للمجتمع الدولي للتحرك من أجل تحقيق نزع سلاح العراق وفقا لتلك القرارات، التي يعود تاريخها إلى شباط (فبراير) 2002، قبل اجتماعه مع الرئيس بوش في كروفورد في 5 و6 نيسان (أبريل).

332. كما أوضح [وزير الخارجية] السيد كوك في خطاب استقالته في 17

آذار (مارس)، كان من الممكن لوزير استخلاص استنتاجات مختلفة من المعلومات نفسها.

333. أعرب السيد كوك عن شكوكه في قدرة صدام حسين على شن هجوم استراتيجي، وفي الدرجة التي يمثلها العراق كـ«خطر واضح وقائم» على المملكة المتحدة. من بين النقاط التي أشار إليها السيد كوك: = «... لا المجتمع الدولي ولا الرأي العام البريطاني مقتنع بأن هناك سببا ملحا ومقنعا لهذا العمل العسكري في العراق».

= «على مدى العقد الماضي، أدت استراتيجية [الاحتواء] إلى تدمير كمية من الأسلحة أكبر من التي دمرت في حرب الخليج، وفككت أسلحة العراق النووية، وأوقفت برامج صدام لصنع الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى».

= «العراق ربما لا يوجد لديه أسلحة دمار شامل بالمعنى المفهوم السائد للمصطلح -أي وجود قذيفة يمكن إطلاقها على مدينة تمثل هدفا استراتيجيا. وربما ... لديه سموم بيولوجية وذخائر كيماوية ميدانية، ولكنه يملك هذه منذ الثمانينيات، عندما باعت الشركات الأميركية صدام مواد الجمره الخبيثة (أنثراكس)، وبعد ذلك وافقت الحكومة البريطانية على تشييد مصانع مواد كيماوية وذخائر. لماذا الآن أصبح عاجلا القيام بعمل عسكري لنزع القدرة العسكرية التي كانت موجودة طيلة عشرين سنة، والتي ساعدنا على تأسيسها؟ لماذا من الضروري اللجوء إلى الحرب هذا الأسبوع، في حين أن طموح صدام لاستكمال برنامجه متوقف بسبب وجود مفتشي الأمم المتحدة؟» [155].

334. في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2004، قال السيد سترو [وزير الخارجية] في معرض إعلانه عن سحب سطرين من تقرير مخابراتي ساهم قبل النزاع في بلورة الأحكام على مرافق الإنتاج البيولوجي المتنقلة، ونيات النظام: «... لا أقبل، حتى بالنظر إلى الماضي بما نعرفه اليوم، أننا كنا

مخطئين لقيامنا بعمل كالذي قمنا به في الظروف التي واجهناها في ذلك الحين. حتى بعد قراءة كل الأدلة المفصلة التي قدمتها مجموعة المسح العراقية، لا يبقى من الصعب تصديق أن نظاما يمكن أن يتصرف بطريقة مدمرة للذات من أجل أن يتظاهر بأن لديه أسلحة ممنوعة، ولكنه في الواقع لا يملكها» [156].

335. تصرف العراق بصورة مريبة خلال سنوات عديدة، أدت إلى وصول الحكومة ومجتمع المخابرات إلى استدلالات أن العراق كان يسعى إلى حماية أصول أسلحة دمار شامل مخفية. عندما نفى العراق أنه احتفظ بأي قدرات أسلحة دمار شامل، اتهمته الحكومة البريطانية بالكذب. 336. أدى ذلك إلى تأكيد الحكومة على مقدرة العراق على النجاح في خداع المفتشين، وإلقاء ظلال الشك على مقدرة المفتشين التحقيقية. وكما ذكر مرارا، لم يكن دور المفتشين البحث عن أصول أخفيت، بل التأكد من مزاعم العراق.

337. مع حلول شهر آذار (مارس) 2003، حدث ما يلي:
= صواريخ الصمود-2 التي تجاوزت النطاق الذي سمحت به الأمم المتحدة، كان يجري تدميرها.
= الوكالة الدولية للطاقة الذرية استنتجت عدم وجود برنامج عراقي نووي ذي أهمية.
= المفتشون اعتقدوا أنهم حققوا تقدما، وتوقعوا الحصول على مزيد من التعاون من العراق.
= كان المفتشون يستعدون لتكثيف نشاطاتهم بطلعات لطائرات من طراز يو-2 ومقابلات خارج العراق.

338. عندما سعت المملكة المتحدة لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن في آذار (مارس) 2003، لم تكن أغلبية أعضاء المجلس مقتنعة بأن عملية التفتيش، والجهود الدبلوماسية المحيطة بها، قد وصلت إلى نهاية الطريق. ولم توافق الأغلبية على الرأي الذي دعا إلى وقف عمليات التفتيش واللجوء إلى القوة. ذهبت المملكة المتحدة إلى الحرب دون التفويض

الصريح الذي سعت إلى الحصول عليه من مجلس الأمن.
339. وفي وقت التصويت في البرلمان [على المشاركة في الحرب] في 18 آذار (مارس)، لم تكن الخيارات الدبلوماسية قد استنفدت. لم يكن الأمر في ذلك الحين بلغ مرحلة اعتبار العمل العسكري الملاذ الأخير.

= =

هوامش

[155] مجلس العموم، التقرير الرسمي، 17 آذار (مارس) 2003، الأعمدة 726-728.

[156] مجلس العموم، التقرير الرسمي، 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2004، العمودان 151-152.

= =

معلومات إضافية عن أسماء الأشخاص المذكورين في المقتطف أعلاه ومناصبهم في ذلك الحين.

بليز: توني بليز (Tony Blair)، زعيم حزب العمال ورئيس الوزراء.
كوك: روبن كوك (Robin Cook)، وزير الخارجية. استقال من منصبه احتجاجاً على قرار الحكومة المشاركة في الحرب على العراق.
سترو: جاك سترو (Jack Straw)، وزير الخارجية بعد استقالة روبن كوك.
السطران اللذان أعلن سترو عن سحبهما من التقرير المخبراتي زُعم فيهما أن العراق قادر على تجهيز أسلحة الدمار الشامل في غضون 45 دقيقة.

= =

ترجمة «عود الند»

= =

رابط التقرير في موقع هيئة التحقيق برئاسة جون شيلكوت

<http://www.iraqinquiry.org.uk/the-report>

قضايا: المجتمع المدني في الشرق الأوسط المجتمع المدني كأيدولوجية

أدناه ملخص ورقة منشورة في «المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط». الورقة من تأليف جيسيكيا لي دويل.

الملخص

لعب دعم المجتمع المدني منذ أوائل التسعينيات دورا محوريا في الجهود الدولية المبذولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للترويج للديمقراطية وقيمها. الأساس المنطقي لهذا الدعم يكمن في فهم مستمد من نموذج للمجتمع المدني يعتمد على الديمقراطية الليبرالية، وهو فهم مهيمن على النقاشات حول المجتمع المدني.

تسلط هذه الورقة الضوء على جوانب عدم الدقة في هذا النموذج، عندما يطبق على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بأخذ تركيا كمثال. وتلفت الورقة النظر إلى مخاطر دعم منظمات المجتمع المدني على أساس تكهنات.

التحليل النقدي لمنظمات المجتمع المدني ودورها في المجتمع التركي، باستخدام الإطار النظري الذي وضعه غرامشي، يؤكد قضيتين رئيسيتين، هما:

- (1) خلافا لوجهة النظر المهيمنة في وسط صنع السياسات، التي تساوي بين منظمات المجتمع المدني والديموقراطية، يلاحظ أن منظمات المجتمع المدني تساعد في كثير من الأحيان النخب

في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على توسيع وتعزيز سلطتها السياسية والاقتصادية.

(2) الصورة المثالية التي يرسمها صناع السياسات الغربيون للمجتمع المدني ينتج عنها تناقص في إدراك العوامل التي تضعف المجتمع المدني، وتؤدي إلى تآكل قابليته الديمقراطية. استنتاجات الورقة تؤيد بصورة عامة وجهة النظر التي تؤكد أن منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسهل مصالح النخبة أكثر مما تسهل مصالح المواطنين العاديين، والديموقراطية بشكل عام.
= = =

Jessica Leigh Doyle. Civil Society as Ideology in the Middle East: A Critical Perspective. British Journal Of Middle Eastern Studies Vol. 43 , Iss. 3,2016

الملخص فقط متوفر على الرابط التالي. يمكن الاطلاع على النص الكامل من خلال حواسب الجامعات المشتركة

<http://dx.doi.org/10.1080/13530194.2015.1102713>

قضايا: اقتصاد

فشل سياسة التقشف

التقشف سياسة اقتصادية اتبعت سنوات طويلة. وكلما تعرض بلد لمشكلة اقتصادية نتيجة سوء إدارة الاقتصاد، لجأت الحكومة إلى التقشف بدافع ذاتي أو بطلب من مؤسسات مالية دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. من الأمثلة على إجراءات التقشف تخفيض المعونة التي تقدمها الحكومة للفقراء، ورفع الدعم عن مواد أساسية بما في ذلك الخبز الذي تعتمد عليه الأسر الفقيرة كثيرا.

ولكن أصوات الذين قالوا في الماضي إن سياسة التقشف سياسة اقتصادية فاشلة بدأت تعلو وتجد لها آذانا صاغية في وسائل الإعلام وحلبة السياسة. والأمثلة كثيرة على فشل التقشف كسياسة لحماية الأوضاع الاقتصادية من مزيد من التدهور، أو حفز النمو الاقتصادي. ومن أشهر الأمثلة الحديثة على فرض التقشف على دولة، ما جرى في اليونان، التي رفض شعبها سياسة التقشف لكن الحكومة رضخت بعد رفض أولي للشروط مؤسسات الاتحاد الأوروبي المالية. وسياسة التقشف كانت (ولا تزال) متبعة في بريطانيا. وبدأ الموقف منها كسياسة اقتصادية يتغير بعد التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

المقتطف أدناه من ورقة قدمها البروفسور روبرت سكيديلسكي (Robert Skidelsky)، الأستاذ الفخري في الاقتصاد السياسي في جامعة واريك البريطانية. عنوان الورقة «فشل التقشف». صدرت

الورقة في حزيران (يونيو) 2015 عن معهد شيفيلد لبحوث الاقتصاد السياسي. ترجمة «عود الند».

= =

أدت ورقة صادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2010 إلى انتهاء ساعة المجد التي حظي بها اليسينا. فباستخدام ذات البيانات التي استخدمها اليسينا، قال مؤلفو ورقة صندوق النقد: «مع أنه من الممكن التكهن بأن تأثيرات الثقة أدت دورا في عينة التعزيزات، ولكن أثناء فترات الهبوط، لا يبدو أن التأثيرات لعبت دورا قويا ما فيه الكفاية لتحويل التعزيزات إلى تمديدية». الانكماش المالي انكماشيا. نقطة.

الأدلة على أن هذا صحيح تتراكم. في الوقت الحاضر، هناك اتفاق واسع النطاق أن التقشف يسبب ضررا. مكتب مسؤولية الميزانية وكالة مستقلة أسسها [وزير المالية البريطاني] أوزبورن لتقييم أداء الحكومة على مستوى الاقتصاد الكلي (ماكرو). استنتج المكتب أن التقشف أدى إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% من 2010 وحتى 2012، مما أدى إلى رفع كلفة التقشف التراكمية منذ 2010 لتبلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر سايمون رين لويس من جامعة أكسفورد أن الضرر قد يكون أكثر من ذلك وقد يكون بلغ 15% من الناتج المحلي الإجمالي.

في استطلاع حديث لرأي الاقتصاديين البريطانيين أجراه مركز الاقتصاد الكلي، رأى ثلثا الذين استطلعت آراؤهم أن التقشف أضر اقتصاد المملكة المتحدة. بريطانيا ليست الدولة الوحيدة التي عانت من التقشف. ففي التوقعات للاقتصاد العالمي المنشورة في تشرين الأول (أكتوبر) 2010، اعترف صندوق النقد الدولي بأن «المضاعفات المالية لم تقدر حق قدرها في مختلف أنحاء العالم».

بعبارة سهلة: المتنبئون لم يحسنوا تقدير مدى القدرة الإضافية، وبالتالي لم يحسنوا تقدير نطاق التوسع المالي لزيادة الإنتاج. هل كان الخطأ غير مقصود؟ أم أن الأمر يعود إلى أن المتنبئين كانوا مستعبدين للنماذج الاقتصادية التي عنت ضمنا أن الاقتصادات في حالة عمالة كاملة، وفي هذه الحالة النتيجة الوحيدة للتمدد المالي هو التضخم؟

نجح [حزب] المحافظين إلى حد بارع في إقناع الناخبين الإنجليز بأنه يقوم بعملية «تنظيف الفوضى التي تركها [حزب] العمال»؛ وأنه بدون التقشف كانت «بريطانيا ستسير على درب اليونان». للأسف لم يتمكن حزب آخر، باستثناء الحزب القومي الإسكتلندي، من تطوير سردية مضادة فعالة، ولذا لم يكن هناك انخراط في نقاش حول التقشف والتوسع. ورغم التأخير، حان الوقت لذلك. فقد ظل جورج أوزبورن وزيراً للمالية، ووعده بتخفيضات أقسى خلال السنوات الخمس القادمة.

لا يزال التقشف المالي المذهب السائد في منطقة اليورو، وذلك بفضل ألمانيا. ولذا سوف يستمر الضرر. وفي غياب سردية مضادة فعالة، قد يكون قدرنا أن نكتشف مدى الألم الذي سوف يتحمّله الضحايا قبل أن يمحي ذكره الانتعاش الموعود.

= = =

الهوامش

[6] Simon Wren Lewis (2015) 'The Macroeconomic Record of the Coalition Government', Journal of the National Institute of Economic and Social Research.

سايمون رين لويس (2015) «سجل حكومة الائتلاف [البريطانية] في الاقتصاد الكلي»، مجلة المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية. متوفر على الرابط التالي:

<http://ner.sagepub.com/content/231/1/R5.abstract>

[7] Simon Wren Lewis (2015) 'The size of the recent macro policy failure', Mainly Macro.

سايمون رين لويس (2015) «حجم الفشل الأخير للسياسة الكلية». مدونة مينلي ماكرو. متوفر على الرابط التالي:

<https://mainlymacro.blogspot.co.uk/2015/02/the-size-of-recent-macro-policy-failure.html>

معلومات إضافية عن أسماء ذكرت في المقتطف.

= أليسينا: البرتو اليسينا (Alberto Alesina). أستاذ في جامعة هارفرد الأمريكية.
= أوزبورن: جورج أوزبورن (George Osborne). وزير المالية البريطاني. استبدل
بوزير آخر بعد تصويت الشعب البريطاني على الخروج من الاتحاد
الأوروبي، الذي تبعه استقالة رئيس الوزراء، ديفيد كامرون، وانتقل رئاسة
الوزراء إلى تيريزا ماي في تموز (يوليو) 2016.
= مركز الاقتصاد الكلي: Centre For Macroeconomics. عنوان موقعه على
الإنترنت:

<http://www.centreformacroeconomics.ac.uk>

= =

رابط الورقة الكاملة

[http://speri.dept.shef.ac.uk/wp-content/uploads/2015/06/
SPERIPaper23-the-failure-of-austerity.pdf](http://speri.dept.shef.ac.uk/wp-content/uploads/2015/06/SPERIPaper23-the-failure-of-austerity.pdf)

د. عدلي الهوّاري نظريات الديمقراطية: عرض ونقاش



أدناه فصل من رسالة دكتوراه موضوعها الديمقراطية والإسلام . سلمت الرسالة ونوقشت بنجاح في جامعة وستمنستر (لندن) في عام 2012. وتم في البحث اختيار الأردن كحالة دراسية. الفصل يعرض النظريات المتعلقة بالديمقراطية، ويناقشها قبل الوصول إلى التعريف الذي تبنته الرسالة. تجدر الإشارة إلى أن الرسالة نشرت في كتابين، أحدهما خصص للجانب النظري ومن الرسالة؛ والآخر للجانب العملي. والرسالة أيضا متوفرة من خلال موقع جامعة وستمنستر والمكتبة البريطانية.

استعرض في هذا الفصل نظريات مختلفة متعلقة بالديمقراطية لتسليط الضوء على النقاشات (أو الجدال) حول معنى الديمقراطية، ولتحديد النظريات التي يسترشد بها هذا البحث. يعرّف بروار (2000، ص 192) النظرية بأنها «مجموعة من الطروحات المجردة المترابطة حول الشؤون الإنسانية والعالم الاجتماعي تفسر انتظاماتها وخصائصها». وبنوه أن النظريات ليست «بيانات وصفية» (ص 192). مايلز وهوبرمان (1994، ص 18) يشيران إلى أن دور الإطار النظري شرح «أهم الأشياء التي يتعين دراستها —العوامل والتصورات والامتغيرات الرئيسية—والعلاقة المفترضة بينها».

قال روبرت دال في الخمسينيات (1956): «لا توجد نظرية ديمقراطية واحدة بل نظريات» (ص 1). بعد مرور خمسين عاما على هذا القول، من السهل على المرء أن يتخيل أن النظريات تضاعفت. أول التحديات التي تواجه الباحث في المسائل المتعلقة بالديمقراطية هو تعريفها، وأقصد تعريفا يتجاوز المعنى الحرف للمصطلح الذي يعود إلى العصر الإغريقي ويعني حكم الشعب. ولكن قبل البحث عن المعنى، أود أن أستعرض عددا من الحجج المتعلقة بالديمقراطية، بدءا بالحجة التي تعترض على الفكرة نفسها، ثم الحجج المختلفة التي تعترض على النماذج والتصورات والتوافق الثقافي، والمتطلبات المسبقة للديمقراطية. بعد ذلك، سأشير إلى الحجج التي تعرّف الديمقراطية.

الديمقراطية: الطعن في المفهوم

يقول هاينز (2001) إن «تعريف الديمقراطية مهمة صعبة» (ص 8). ويعترف كين (1991) بأن «مفهوم الديمقراطية محفوف حاليا بالتشويش» (ص 168). ويقول هوفمان (1988، ص 131) جازما: «الديمقراطية بلا شك المفهوم الأكثر اعتراضا عليه وإثارة للجدل في النظرية السياسية». ويقول صيقل (2003) إن «الديمقراطية مفهوم مثقل بالمعاني، فتاريخيا، عنى شيئا مختلفا لفئات مختلفة من الناس». ويضيف: «ليس هناك إجماع [في الدول الغربية] على ما يعنيه المفهوم بالضبط، وعلى أفضل طريقة للتعبير عن الفكرة». ويشير صيقل أيضا إلى أنه لا يوجد «اتفاق واسع النطاق بين المنظرين والممارسين على ما إذا كانت الديمقراطية تعني شكلا من أشكال الحكم، أم وسيلة لاختيار الحكومة، أم مصطلحا ينطبق على مجتمع بأكمله» (ص 111).

سيجد الباحث أن دارسي الديمقراطية يقتربون من تعريف الديمقراطية ببعض التردد. وسيجد مرارا إشارة إلى غالي ([1956] 1968) الذي جادل بأن الديمقراطية هي «مفهوم متنازع على جوهره». ولذلك، فإن البداية منطقية لهذه المناقشة هي حجة غالي. وفقا لغالي (1968)، هناك مفاهيم متنازع

على جوهرها، مثل الدين والفن والعلم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية (ص 168).

لكي يدرج مفهوم ما ضمن هذا التصنيف، يجب أن يستوفي خمسة شروط (ص 161-168):

- أولاً: المفهوم المطروح يجب أن يكون تقييمياً، بمعنى أنه يدل على إنجاز يحظى بقيمة أو ينسب إليه الفضل في ذلك.
- ثانياً: الإنجاز يجب أن يكون ذا سمة داخلية معقدة، وما يحظى به من قيمة ينسب إليه ككل.
- ثالثاً: تفسير قيمة المفهوم يجب أن تشمل إشارة إلى مساهمات إلزامية من أجزائه أو ميزاته المختلفة [...] والإنجاز المعترف به يوصف في البداية بصور مختلفة.
- رابعاً: الإنجاز المعترف به يجب أن يكون من نوع يسمح بتعديل كبير على ضوء الظروف المتغيرة؛ التغييرات لا يمكن تحديدها أو التنبؤ بها مقدماً [...] أي إنجاز من هذا القبيل ذو طبيعة «مفتوحة».
- خامساً: يعترف كل طرف بحقيقة أن استخدامه للمفهوم متنازع عليه من الأطراف الأخرى.

من أجل التمييز بين المفهوم المتنازع على جوهره والمفاهيم «المشوشة جذرياً» يضيف غالي شرطين آخرين: (ص 168):

- سادساً: اشتقاق مفهوم من هذا القبيل من نموذج أصلي سلطته معترف بها من جميع المستخدمين المتنازعين.
- سابعاً: احتمال أو معقولية، بالمعنى الملائم لهما، الادعاء بأن التنافس المستمر على الاعتراف بين مستخدمي المفهوم المتنازعين يَكُن إنجاز النموذج الأصلي من الديمومة أو التطور بالطريقة الأمثل.

يصف غالي الديمقراطية كمصطلح بأنها «معقدة ومشحونة عاطفيا إلى حد كبير، ومربكة». ولكنه يمتنع عن توضيح الإرباك. وبدلا من ذلك، يشرح كيف تنطبق الشروط السبعة على الديمقراطية، وبالتالي التحقق من صحة الحجة القائلة إن الديمقراطية هي مفهوم متنازع على جوهره (ص 178). يرى غراي (1977) أن من «سمات هذه المفاهيم أنها تحدث في سياقات اجتماعية مرتبطة بنزاع أيديولوجي» (ص 333). ويشكك غراي في توصيف غالي للمفاهيم المتنازع على جوهرها، ويعتبر توصيفه مفهوما متنازعا على جوهره أيضا (ص 339). وفي رأي بيرش (1993)، أن المفاهيم والتنازع عليها يتغيران، وقد يتوقف الاختلاف على مفهوم كان محل خلاف في الماضي (ص 8-9).

يتخذ الاعتراض على فكرة الديمقراطية وما تعنيه أشكالا مختلفة. إحدى طرق الاعتراض هي القول إن للديمقراطية أكثر من نموذج. ولكن الباحثين استخدموا مصطلح «نموذج» بمعنىين، أحدهما فضفاض، والآخر محدد. وفقا لماكفرسون (1977)، مصطلح «نموذج» يعني «بناء نظري يهدف إلى عرض وتوضيح العلاقات الحقيقية، الكامنة وراء المظاهر، بين ظاهرة قيد الدراسة وغيرها أو داخل الظاهرة» (ص 2-3). أما هيلد (1995، ص 5) فهو أكثر تحديدا في استخدامه لمصطلح «النموذج». ويحدد ثلاثة نماذج للديمقراطية: (1) المباشرة أو الديمقراطية التشاركية؛ (2) الديمقراطية الليبرالية أو التمثيلية (النيابية)؛ (3) ديمقراطية الحزب الواحد.

تعريف ماكفرسون للنموذج نظري ويبدو قريبا من الحجة التالية، التي سيتم إيجازها أدناه، وهي متعلقة بالتصورات المختلفة للديمقراطية. استخدام هيلد للمصطلح، نموذج، وصفي أكثر لكيفية ممارسة الديمقراطية. وفيما يتعلق بالنموذج الثالث الذي ذكره يقول «قد يشك البعض في اعتباره شكلا من أشكال الديمقراطية» (ص 5). الاستخدامان المختلفان لمصطلح نموذج يشيران إلى أنه مصطلح غامض، ولا يمكن فهمه إلا عندما يفسر المستخدم ما يقصد به.

يشير كونولي (1995) إلى أن «استكشافات ماكفرسون للمثل الديمقراطية حدث في سياق بضع مناقشات» من قبيل «نقاش التعددية-الخبوية، [...] الصدام بين مثل الديمقراطية المتعلقة بالمشاركة والتمثيل، والعلاقة بين

المساواة الاقتصادية والمواطنة الديمقراطية، [و] التفوق النسبي للرأسمالية أو الاشتراكية». ولكن كونولي يعترف بأن هذه المناقشات استبدلت (ص 76). ورد أعلاه أن هيلد حدد ثلاثة نماذج للديمقراطية، وأن أحدها نموذج «الديمقراطية الليبرالية أو النيابية». ولكن هناك حاجة إلى توضيح عنصرين: الأول الديمقراطية النيابية، والثاني العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية. يتساءل سارتوري (1962، ص 253): «هل الديمقراطية المباشرة أفضل؟ وهل لا تزال ممكنة؟» إذا كان من الممكن للشعب في المدينة-الدولة الإغريقية الاجتماع في مكان واحد، لم يعد ممكنا استيعاب شعب الدولة-الأمة في مكان واحد. ونتيجة لذلك، فإن الديمقراطية المباشرة تمارس في الهيئات الصغيرة، كالأندية مثلا، أو في مناسبات محددة كالاستفتاءات.

الشكلي العملي لممارسة الديمقراطية هو الديمقراطية النيابية، ووفقها يختار الناخبون أشخاصا لتمثيلهم في البرلمان والهيئات المماثلة المخولة سن قوانين ومحاسبة السلطة التنفيذية. يشير سارتوري إلى أن جميع الديمقراطيات الحديثة غير مباشرة، أي أن الشعب يحكمه نواب انتخابهم لذلك (ص 252). أما مسألة العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية فهي أكثر تعقيدا، وتثير جدلا بين مؤيدي المفهومين، وخاصة بشأن التوازن السليم بين الاثنين.

يشير بوبيو (1990، ص 25) محقا إلى أن «الليبرالية كنظرية للدولة مسألة حديثة، بينما الديمقراطية شكل قديم من أشكال الحكومة». غراي (1995) يوضح أن «الليبرالية ليست أقدم من القرن السابع عشر». ويلاحظ أن أول استخدام لمصطلح «الليبرالية» لوصف «حركة سياسية كان في عام 1812 من قبل حزب إسباني اسمه الليبراليون (Liberales)». وقبل ذلك، استخدم آدم سميث الكلمة عندما أشار إلى «الخطة الليبرالية للمساواة والحرية والعدالة» (ص xi).

ويشرح دووركين (1983) أن أحد جوانب الليبرالية يهتم بالحكومة والفرد. وفي هذا الصدد، تقضي الليبرالية بأن تكون «الحكومة محايدة بشأن المسائل الأخلاقية الشخصية، وأن تدع الناس يعيشون وفق الطريقة التي يرونها الأفضل طالما أنها لا تضر الآخرين».

الجانب الآخر من الليبرالية، وفقا لدووركين، يهتم بالاقتصاد. وفي هذا

الصدد، تقضي الليبرالية بأن على الحكومة «التقليل من عدم المساواة الاقتصادية، من خلال إدارة الاقتصاد وبرامج الرعاية التي تعيد توزيع الثروة لتخفيف آثار الفقر».

يشير زكريا (2004، ص 20) إلى أن معظم الدول الأوروبية في سنة 1940 «اعتمدت جوانب هامة من الليبرالية الدستورية: سيادة القانون، وحقوق الملكية الخاصة، وعلى نحو متزايد، الفصل بين السلطات وحرية التعبير والتجمع». ويلاحظ كذلك أنه قبل القرن العشرين، كانت «معظم البلدان في أوروبا الغربية ذات نظام حكم فردي ليبرالي، أو شبه ديمقراطي في أحسن الأحوال. فالحق في التصويت كان مقيدا جدا، والهيئات التشريعية المنتخبة كان لديها القليل من السلطة» (ص 20).

في ضوء ما سبق، كثيرا ما يجد المرء صفة غير ليبرالية مضافة إلى الديمقراطية للإشارة إلى أنها شكل ناقص من أشكال الديمقراطية، لافتقارها إلى الحريات الشخصية وعناصر من النظام الرأسمالي، وخاصة اقتصاد السوق. على سبيل المثال، مع أن إيران تجري انتخابات منتظمة، وشعبها انتخب عددا من الرؤساء منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، فإن إيران توصف بأنها ديمقراطية غير ليبرالية (زكريا 2004).

رغم ذلك، فإن البعض يفضل الليبرالية على الديمقراطية. يشير سارتوري (1962) إلى رفض كانط الصريح للديمقراطية باعتبارها شكلا من الحكم الاستبدادي (ص 262). ويشير أيضا إلى أن ماديسون وهاملتون، وهما من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة لم يختلف تفكيرهما في المسألة عن تفكير كانط (ص 288).

هذه النظرة للديمقراطية لم تنقرض. يذكر هيلد أن هايك يميز «بين الليبرالية والديمقراطية»، وأن هايك قال «إذا كانت الديمقراطية تعني «إرادة الأغلبية بدون قيود» فهو «ليس ديمقراطيا»» (هايك 1982، ص 39 في كتاب هيلد، 1987، ص 248).

فكرة أن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية بدون قيود أو عقلانية فكرة قديمة بالية. سارتوري (1962، ص 460-461) قال إن «الديمقراطية لا معنى لها بدون الليبرالية». وبعد خمسين سنة، يردد بيثام (2004، ص 61-75)

نفس الحجة: الديمقراطية والحرية لا ينفصلان. ويؤكد: «بدون حرية لا توجد ديمقراطية» (ص 61).

يلخص بوبيو (1990، ص 37) النقاش حول الليبرالية والديمقراطية بالقول إن «الديمقراطية يمكن أن تعتبر تطورا طبيعيا لليبرالية». هذا الاستنتاج لا ينطوي على تناقض، لأنه لا يعني ضمنا أن الديمقراطية ظلت مستمرة منذ عهد المدينة-الدولة الإغريقية، بل ينطبق تحديدا على عودة ظهور الديمقراطية في العصر الحديث، والمناقشات التي تحيط بالليبرالية والديمقراطية. أؤيد وجهة نظر سارتوري، وبيثام، وبوبيو. ولكن هذا لا يختم النقاش حول الديمقراطية.

الديمقراطية: تصورات مختلفة

هناك طريقة أخرى للطعن في فكرة الديمقراطية وتعتمد على قول إن هناك تصورات أخرى في الثقافات غير الغربية توفّق بين الديمقراطية والهويات الثقافية. يتفق اسبوزيتو وفول (1996) مع قول غالي إن الديمقراطية مفهوم متنازع على جوهره، ويذهبان إلى قول إن لدى الثقافات الأخرى ما تقدمه. لكي أناقش وجهة نظرهما، أود أولا أن أشير إلى فيليب حتي (1948، ص 15). الذي يقول إن القبيلة العربية تدار على أسس ديمقراطية، «ففي الشؤون القضائية والعسكرية والشؤون الأخرى ذات الاهتمام المشترك، لا يملك شيخ القبيلة سلطة مطلقة، فعليه أن يتشاور مع مجلس القبيلة المكون من أرباب العائلات التي تتكون منها القبيلة. وبقاء الشيخ في منصبه يعتمد على إرادة أفراد القبيلة».

لنجنب إعطاء الانطباع بأن المقتطفات أعلاه تبالغ في عقد المقارنة مع الديمقراطية، من الضروري الإشارة إلى أن حتي يصف العربي بأنه ديمقراطي (ص 15):

«العربي عامة والبدوي خاصة ولد ديمقراطيا. ويلاقي شيخه على قدم المساواة. المجتمع الذي يعيش فيه يزيل تباين المستويات. والعربي نادرا ما يستخدم لقب ملك إلا في سياق الإشارة إلى حكام أجانب».

ويقول اسبوزيتو وفول (1996، ص 23) أيضا إن أبا الأعلى المودودي طور مفهوما إسلاميا للديمقراطية. سأناقش قولهما هذا ومفهوم المودودي في الفصل المتعلق بالديمقراطية وكل من الإسلام والإسلام السياسي. وسوف أكتفي هنا بالإشارة إلى أن قول اسبوزيتو وفول إن لدى الثقافات الأخرى تصورات مختلفة للديمقراطية لا يتفق مع الجانب التالي من النقاش، وأقصد قولاً مفاده إن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ في كل الثقافات.

الديمقراطية والثقافات

تعود فكرة أن الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلا في بيئات ثقافية أو دينية معينة إلى ماكس فيبر الذي زعم أن الرأسمالية والديمقراطية تتطلبان الأخلاقيات المسيحية البروتستانتية. وفيما يتعلق بالإسلام، فقد قارنه فيبر مع اليهودية واستنتج أن الإسلام «يفتقر إلى شرط المعرفة الشاملة للقانون، وإلى التدريب الفكري في تطبيق المبادئ الأخلاقية العامة على حالات محددة تتعلق بالضمير والسلوك، اللذين يغذيان العقلانية اليهودية» (فيبر في هنتر ومالك 2005، ص 11-12).

لم يكن ماكس فيبر مستشرقاً منغمساً في دراسة اللغة العربية والإسلام. ولذلك، ينبغي أن يقابل استنتاجه بالشك. مكسيم رودنسون (1977، ص 91) يناقض فيبر، ويصل إلى استنتاج مفاده أن «القرآن يمنح العقل مكاناً أكبر من الذي تمنحه للعقل الكتب المقدسة اليهودية والمسيحية». ويخالف فرانسيس فوكوياما (1992، ص 220-221) رأي فيبر بقوله: «رواية فيبر للديمقراطية كالعادة غنية تاريخياً وثاقبة. لكنه يصور الديمقراطية بوصفها شيئاً ما كان يمكن لها أن تنشأ إلا في وسط ثقافي واجتماعي محدد لزواية صغيرة من الحضارة الغربية».

ويرفض فوكوياما الحجج التي تقول إن هناك «شروطاً ثقافية مسبقة للديمقراطية»، ويدعو إلى التعامل معها ببعض الشك، لأن «الثقافات ليست ظواهر ثابتة مثل قوانين الطبيعة؛ بل هي اختراعات بشرية تخضع لعملية

مستمرة من التطور» (ص 222). ولكن، وكما سنرى في فصل آخر، يناقض فوكوياما نفسه عندما يتعلق الأمر بالإسلام والديمقراطية.

متطلبات مسبقة للديمقراطية

هناك تشكيلة من المتطلبات المسبقة التي يقول الدارسون إنها يجب أن تستوفى قبل أن يمكن العمل بنظام حكم ديمقراطي. يلخص هنتنغتون (1991) العوامل التي من المفترض أنها تفسر الانتقال إلى الديمقراطية (ص 37-38). تتضمن قائمته عوامل من قبيل أن الدولة كانت مستعمرة بريطانية، أو احتلتها دولة أجنبية مؤيدة للديمقراطية. لو كان العامل الأخير صحيحا، لأنتج دولا ديمقراطية في العالم العربي الذي كانت بريطانيا وفرنسيا تحتلان مناطق مختلفة منه.

ويحدد ليبست (1959) العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من خلال النظر في مؤشرات تتعلق بـ«التصنيع، والتحضر، والثروة، والتعليم». ولكنه يحذر من استنتاج أن «الزيادة في الثروة، وفي حجم الطبقة الوسطى، وفي مجال التعليم، وعوامل أخرى ذات صلة تعني بالضرورة انتشار الديمقراطية أو استقرارها» (ص 103). هذا التحذير سليم، فالثروة في الدول المنتجة للنفط في العالم العربي لم تؤد إلى الديمقراطية، على الرغم من أن الثروة أدت أيضا إلى زيادة في التعليم والتصنيع والتحضر.

يشير برجيفورسكي في دراساته بشأن الصلة بين الديمقراطية والدكتاتورية، ونصيب الفرد من الدخل، إلى أن «الديمقراطيات في الدول الغنية تبقى على قيد الحياة» لأن «الزيادة المحتملة في الدخل التي تنتج عن إنشاء ديكتاتوريات فيها لا تستحق التضحية بالحرية من أجلها» (2005، ص 8). ويقول برجيفورسكي: «إن الديمقراطية يمكن أن تبقى على قيد الحياة في البلدان الفقيرة ولكن في ظل ظروف خاصة، أي أن يكون توزيع الدخل فيها قائما على المساواة» (ص 9).

يحدد راستو (1967، ص 228) أربعة شروط مسبقة للديمقراطية، وهي:

أولاً: تاريخ من التحديث الإداري والتعليمي مدته الزمنية 40-130 سنة.

ثانياً: سياق جغرافي مستقر للنظام السياسي طوال الفترة نفسها.

ثالثاً: تقليد، يعود على الأقل إلى جيل أو اثنين أو ثلاثة من الأحزاب التي تقدم صلة عضوية بين الحاكمين والمواطنين، وتمكنت تدريجياً من إشراك عدد أكبر في العملية السياسية. رابعاً: نزاعات عنيدة ومريرة بين جماعات اجتماعية وسياسية كبرى حول قضايا تحظى باهتمام عميق لديها (ص 228-229).

أحتاج هنا لتوضيح الفرق بين التحديث والحدثة.

يعرّف تشارلتون واندراس (2003)، التحديث بأنه «عملية» وليس «حالة»، ويمكن اعتباره «الآلية العامة التي تستخدم لتحقيق التحول الاجتماعي من الهيمنة الزراعية إلى هيمنة التجارة والصناعة، والاستمرار الدائم لهذه العملية» (ص 5). ويضيف الكاتبان: «جميع المجتمعات تقريباً تعرضت إلى التحديث ولو جزئياً على الأقل [...] ولا يوجد مجتمع تعرض إلى التحديث بشكل كامل» (ص 5).

الحدثة، في المقابل، وحسب تعريف بيرغر (1979، ص 101)، هي «تحول العالم الناتج عن الابتكارات التكنولوجية في القرون القليلة الماضية، في أوروبا أولاً، وبعد ذلك وبزيادة سريعة في جميع أنحاء العالم». تعتمد الحدثة في تعريف غيدنز (1991، ص 1) على «أوضاع حياة اجتماعية أو تنظيم ظهر في أوروبا من حوالي القرن السابع عشر فصاعداً، وانتشرا لاحقاً في سائر أنحاء العالم تقريباً».

ولكن الحدثة لا تقتصر على التكنولوجيا. يشير بيرغر إلى أن للحدثة «أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية، كلها هائلة النطاق». من نتائج ذلك

على الوعي «اقتلاع المعتقدات، والقيم، وحتى الملمس العاطفي للحياة» (ص 101). وفي رأي غيدنز (1991) أن «الحدثة تؤدي إلى العالمية». وتساءل عما إذا كانت الحدثة شأنًا غريبًا واضحًا. ويجب عن التساؤل بنعم، لأن الحدثة تقوم على «الدولة القومية والإنتاج الرأسمالي المنهجي»، إذ لهما في رأيه، «جذور في خصائص معينة من التاريخ الأوروبي» (ص 174).

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الدول في أوروبا، حتى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا تتفق على أن هناك هوية أوروبية، وتصر كل دولة على الهوية الوطنية الخاصة بها. وحتى في بعض الدول، مثل المملكة المتحدة وبلجيكا، هناك هويات وطنية تجعل من الهوية البريطانية والبلجيكية أمرًا رسميًا لا أكثر. ولكن كل هذا يتم تجاهله في مناقشة مفاهيم مثل الديمقراطية والحدثة. فيصبح الغرب وأوروبا شيئًا محددًا يستخدمه غيدنز لإطلاق تعميمات بغية مقارنة الغرب مع الشرق.

دارسون آخرون أقل اهتمامًا بكون الحدثة أوروبية أم لا. ولديهم مخاوف بشأن تأثير الحدثة حيث سادت في الغرب. على سبيل المثال، بيرغر (1979، ص 102-110) يحدد خمس معضلات نتجت عن الحدثة: الأولى، التجريد (على سبيل المثال الأسواق الرأسمالية والدولة البيروقراطية، والمدن الكبيرة)؛ والثانية، المستقبلية (المستقبل هو التوجه الأساسي)؛ والثالثة، الفردانية (فصل الفرد عن الكيانات الجماعية)؛ والرابعة، التحرير (القدر لا يقرر)؛ والخامسة هي العلمنة (تهديد معقولة للمعتقدات الدينية). رغم ما قيل أعلاه، أود أن أشير إلى أن حركات الصحوة الدينية في السبعينيات والثمانينيات تقوّض الافتراضات المتعلقة بالمعتقدات الدينية والعلمنة [1].

من بين المنظرين في مسائل الحدثة، وجدت راستو (1967) الأكثر إقناعًا للغاية. فهو يشير إلى أن التحديث يؤدي إلى «تحول الإنسان والمجتمع، ولكن عقل الإنسان أكثر من أي شيء آخر» [2]، و«ينطوي على ثورة فكرية وتقنية واجتماعية» (ص 3).

في رأبي أن هذا القول لراستو يقدم أساسًا أفضل للنظر إلى الحدثة وتأثيرها على الشعوب غير الغربية، وغير الأوروبية. المسلمون عمومًا ليس

لديهم مشكلة مع الجانب التكنولوجي من الحداثة: سواء تعلق ذلك الأمر بالسيارات أو التليفزيونات أو الهواتف أو الحواسيب أو المعدات التكنولوجية الأخرى [3].

الأثر الاجتماعي التحديث مسألة أكثر تعقيدا. لا يتأقلم الناس بسرعة في هذا المجال. على سبيل المثال، كان تعليم المرأة لا يعتبر ضروريا لأن المرأة على الأرجح سوف تتزوج، وبالتالي ستبقى في المنزل. ولكن هذا الموقف تجاه تعليم المرأة تغير. فالآباء والأمهات يهتمون بتعليم بناتهم وأبنائهم. وإضافة إلى ذلك، فإن التحول الاجتماعي لا يسير بالضرورة على الطريق الغربي. الناس يتبنون ويتأقلمون بانتقائية.

هذا، في رأيي، يقوّض القلق غير المبرر من أن الحداثة تعني التغريب. ولكن عملية التحديث تجلب معها بعض الجوانب التي تثير القلق حتى في الغرب، مثل التجريد والانفرادية.

التحول الثالث الذي ذكره راستو، أي التحول الفكري، هو الأصعب، والأبطأ. عندما ينشأ الإنسان على الاعتقاد بأن الإسلام يقدم الإجابة عن كل الأسئلة، من الصعب عليه قبول فكرة وجود إجابات في مفاهيم أخرى، مثل الديمقراطية. ولكنني أرى أن التحول الفكري في العالمين العربي والمسلم، لم يبدأ وحسب، بل ترسخ.

وثمة نقطة أخيرة يذكرها راستو، أود أن أشير إليها في هذا النقاش، ومفادها أن التحديث «عملية مستمرة، [...] ولا يستطيع أي مجتمع أن يدعي أنه حديث تماما وبصورة قاطعة» (ص 16).

في رأيي أن هذا الاستنتاج لراستو صحيح، ويحرم غيدينز وغيره من الأساس الذي يقولون على أساسه إن الحداثة أمر غربي أو أوروبي. ويضيف راستو أن «التحديث، كمفهوم تحليلي، له ميزة تتمثل في كونه محايدا أخلاقيا» (ص 8).

بعد فحص المفاهيم التحليلية الأخرى (في هذا الفصل وغيره)، أميل إلى الاتفاق مع راستو، رغم أن موقفا محايدا أخلاقيا تماما أمر مستحيل. ولكنني من الضروري السعي إلى التحلي بموقف محايد أخلاقيا. إضافة إلى ذلك، أجد نهج راستو أفضل من المفاهيم التحليلية المحملة بالتحيزات

الأيدولوجية والدينية والثقافية، ليس من منطلق ما أفضله شخصياً، بل من ناحية صحة الاستنتاجات التي يتوصل إليها الباحث نتيجة استخدامه مفهوما تحليلياً محدداً.

وقبل أن أختتم مناقشتي للحداثة ونظرية التحديث راستو، سوف أشرح بتفصيل أكبر لماذا وجدت نظرية راستو أفضل من النظريات أخرى فيما يتعلق الأردن، على الرغم من اعتبار نظريته تطويرية وحتمية.

في القسم المتعلق بالمنهجية، نقلت عن شتراوس وكوربن (1998، ص 11-10) قولهما إن «طبيعة مشكلة البحث» تؤثر على اختيار طريقة منهج البحث. الأمر نفسه ينطبق على اختيار نظرية. لقد أقدمت على تقييم حالة الديمقراطية في الأردن بعقل مفتوح، والجردة الديمقراطية (منشورة في فصول أخرى) لا تستند إلى أحكام مسبقة عن حالة الديمقراطية في الأردن. نظرية التحديث لم تمت. ويمكن العثور عليها في أشكال مختلفة في العديد من البحوث، مثل دراسات برجيفورسكي الذي يقول إن هناك صلة بين الديمقراطية ونصيب الفرد من الدخل. لذلك، فإن اختيار نظرية التحديث مبرر على أسس موضوعية.

إضافة إلى ذلك، رغم أنني أجده منطوق راستو أكثر إقناعاً، إلا أنني لا أتبنى نظريته دون نقد وتمحيص. فهو أخطأ عندما اعتبر التحديث مساوياً للتغريب في حالتي مصر والإمبراطورية العثمانية (ص 11). كما أنه أخطأ عندما اعتبر لبنان [دولة] ديمقراطية و«الطوائف الدينية» بديلاً عن الأحزاب السياسية المذكورة في متطلباته المسبقة لنشوء الديمقراطية (ص 228).

أظهرت الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في السبعينيات، واستمرت حتى التسعينيات، أن لبنان ليس دولة ديمقراطية، وأن بعض أفراد «الطوائف الدينية» المختلفة كانوا قادرين على ارتكاب جرائم لا توصف ضد أفراد من الطوائف الأخرى. والنموذج اللبناني يبطل حجة أن الطوائف الدينية يمكن أن تكون بديلاً مناسباً للأحزاب السياسية.

النظريات المختلفة حول ما تعنيه الديمقراطية، ومآذها، وتصوراتها تدفع بعض دارسي الديمقراطية، مثل موف (2000)، إلى القول إنه لا يوجد اتفاق على كيفية توصيف «نوع الديمقراطية التي تأسست في الغرب

خلال القرنين الماضيين» (ص 1). من بين الأسماء المستخدمة في هذا الصدد: «الديمقراطية الحديثة، الديمقراطية التعددية، الديمقراطيات الدستورية [و] الديمقراطية الليبرالية».

أسهمت موف في التشويش من خلال تنظيرها حول «الديمقراطية الراديكالية» التي تصفها بأنها «البديل الوحيد». وتحت موف «اليسار» على «اتخاذ موقف مختلف تجاه الديمقراطية الليبرالية» (1995، ص 1). هذا يوضح أن الغموض ليس حقيقيا.

يعترف وايتهد (2000) بوجود دلالات متنوعة لكلمة الديمقراطية في الثقافات المختلفة، وأنه من غير الممكن «افتراض استمرارية ما كامن وراء معنى لمصطلح» منذ المدينة-الدولة الإغريقية (ص 8). ومع ذلك، يدعو إلى بعض الاتفاق على معنى (ص 8)، ويقول:

«حتى أولئك الذين يعتبرون «الديمقراطية» أمرا معياريا في طبيعته، لديهم أسباب وجيهة لتفضيل إجراءات واضحة ومحيدة لتقييم وضع مدعي ملكية المصطلح. وحتى الذين يعتبرون تعريف «الحد الأدنى» أو «الإجرائي» للديمقراطية ناقصا، أو منحازا ثقافيا، يجب أن يفكروا فيما سيفقد إذا ما تم استبدال اللغة التوافقية ليس بالتزام عام بتعريف أكثر طموحا، بل بالعجز عن الاتفاق على معنى قياسي، وما سينتج من ترخيص للأحكام الذاتية والتعسفية».

إضافة إلى ذلك، تقول اوتاواي (2007): «لا يوجد أي سبب للطعن على المستوى النظري في فكرة أن الديمقراطية نظام سياسي متفوق على جميع النظم الأخرى» (ص 604). أتفق مع الجزء الثاني من قولها. أما التحديات النظرية فهي كثيرة. ومع ذلك، ما لم يخرج نظام حكم أفضل، ويبرهن أنه أفضل من الديمقراطية، سيظل نموذج الديمقراطية الليبرالية النموذج المتوفر الأفضل، على الرغم من عيوبه والحجج التي تقول إنه فكرة أوروبية.

لا خلاف طبعا على أن الديمقراطية ليست فكرة أو نظام حكم مثاليين. ليفورت (1988) يعترف بأن «المؤسسات الديمقراطية استخدمت باستمرار لتقييد وسائل الوصول إلى السلطة والمعرفة وتمتع الأقلية بالحقوق» (ص 19). ولكنه يؤكد أن «الديمقراطية تأسست ودامت بإذابة صانعي اليقين».

ودشنت تاريخا يجرب الناس فيه عدم التحديد كأساس للسلطة والقانون والمعرفة» (ص 19). ويذهب ليفورت أبعد من ذلك عندما يقول إن «الفلسفة تدين [قدرا كبيرا] للتجربة الديمقراطية» (ص 20).

تطور تعريفات الديمقراطية

يعرف ليبست (1959) الديمقراطية بأنها «نظام سياسي يوفر فرصا دستورية منتظمة لتغيير المسؤولين الحاكمين» (ص 71). أما فاينز (1970) فيقول: «الديمقراطية هي حكومة مستمدة من الرأي العام وتكون مسؤولة أمامه». ويضيف أن الرأي العام يجب أن يكون عليا وحرًا. الركن الثالث في تعريف فاينز للديمقراطية هي أن إرادة «الأغلبية تسود» (ص 63).

هناك عنصر إشكالي في تعريف فاينز، وهو «الرأي العام». أحد الأسباب أنه يستخدم «الرأي العام» كبديل عن «الشعب» رغم وجود اختلاف بين معنى الاثنين. سبب آخر هو وجود حاجة لقياس الرأي العام. [4]. وعادة ما يتم هذا في استطلاعات الرأي، وهذه لا يمكن التعويل أبدا على دقتها وموثوقيتها. الرأي العام الملموس في الدول الديمقراطية (الأغلبية) يعرف فقط بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات.

راستو (1967) أيضا يعرف الديمقراطية بأنها «نظام حديث سياسي حديث ووسيلة مساواة» و«أسلوب حكم شعبي يفترض مسبقا وجود حكومة وشعب» (ص 230-231). شومبيتر [1942] 1976، ص 269 يوضح أن ما يسميه النظرية «الكلاسيكية» للديمقراطية تنص على «الصالح العام»، الذي يتحقق للناس من خلال انتخاب أفراد لتمثيلهم.

تفترض النظرية الكلاسيكية أن لدى الناس «رأيا واضحا وعقلانيا في كل مسألة»، وعلى هذا الأساس، ينتخبون الأفراد الذين يمثلونهم والذين «سيشرفون على تنفيذ الرأي». ولكن القرارات التي يمكن أن تتخذ من خلال الديمقراطية يجب ألا تكون مخالفة لبعض القيم والمثل. على سبيل المثال، لن يكون مقبولا من خلال الوسائل الديمقراطية السماح ب«اضطهاد المسيحيين، وحرق السحرة وذبح اليهود» (ص 242).

ويقول شومبيتر إن الديمقراطية «إجراء سياسي» و«ترتيب مؤسسي»، غايته التوصل إلى قرارات، «تشريعية وإدارية» (ص 242). ويعترض على الافتراضات الأساسية للنظرية الكلاسيكية للديمقراطية. تعريف شومبيتر للإجراء الديمقراطي هو «ترتيب مؤسسي من أجل التوصل إلى قرارات سياسية؛ ويكتسب الأفراد في هذا الترتيب سلطة اتخاذ القرار من خلال تنافس على أصوات الناس» (ص 269).

بالنسبة إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا، تتبنى ديغان (1999) تعريف شومبيتر، أي «النموذج العام للنظرية التنافسية» لأن شومبيتر «عرف الديمقراطية ليس كمفهوم طوباوي معني بالمجتمعات المثالية، بل كعملية وصفية، واقعية ودقيقة تجريبيا» (ص 3). وأشارت إلى أن «التعددية ارتبطت بالليبرالية وقبول قيم معينة»، مثل «حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الصحافة وحرية التجمع، ولا يجوز للحكومة انتهاكها» (ص 3).

ويحذر برينان، كوراني، ونوبل (1995) من «مخاطر المركزية الاثنية في قراءة عمليات مستمدة من مجموعة ظروف تاريخية وسياسية على ضوء سياقات أخرى مختلفة جدا». ولكنهم يحذرون أيضا من اعتبار الديمقراطية شأنًا يعتمد على عين الناظر. لذلك، أجدهم مقنعين في قولهم: «بعض الصرامة المفاهيمية ضرورية لكيلا تنحط فكرة الديمقراطية وتصبح لها معنى عند كل إنسان» (ص 4).

أودونيل (2007) أيضا يقول إن «هناك اتفاقا في معظم دول العالم المعاصر أنه بصرف النظر عن معنى الديمقراطية، فإنها نظام الحكم المعياري المفضل» (ص 3). العربي صديقي (2004) يتفق جزئيا مع أودونيل، لكنه يقول إن «وجهة النظر المعيارية يجب ألا تعني إغفال الخصوصية الثقافية على سبيل المثال» (ص 54).

يشير هنتختون (1991) إلى وجود ثلاث مقاربات للديمقراطية منذ منتصف القرن الماضي. يقول: كشكل من أشكال الحكومة، «تم تعريف الديمقراطية من ناحية سلطة الحكومة، والأغراض التي تؤديها الحكومة، وإجراءات تشكيل الحكومة». واستمر النقاش من الأربعينيات وحتى السبعينيات، عندما انتصرت حجة وجهة نظر شومبيتر.

ويضيف هنتنغتون أن هناك قضايا من قبيل «الغموض وعدم الدقة عند تعريف الديمقراطية من ناحية مصدر السلطة أو أغراضها». ونتيجة لذلك، يتبنى هنتنغتون التعريف الإجرائي للديمقراطية الذي طرحه شومبيتر (ص 6). مزايا التعريف الإجرائي للديمقراطية، كما يحددها هنتنغتون (1991) هي أنها «توفر عددا من المقاييس [...] التي تجعل من الممكن الحكم على مدى ديمقراطية النظم السياسية، ومقارنة النظم ببعضها، وتحليل ما إذا كانت النظم قد أصبحت أكثر أو أقل ديمقراطية» (ص 7).

ووضع دال (1989) بعض المعايير. ويستخدم مصطلح «الحكم المتعدد» (بولي آركي): ويعتبر هذا أعلى مستوى من الديمقراطية. وفق مواصفات دال، للحكم المتعدد سمتان رئيسيتان، الأولى مواطنة واسعة النطاق لتشمل نسبة عالية نسبيا من السكان البالغين؛ والسمة الثانية، حقوق المواطنة تشمل معارضة أعلى المسؤولين في الحكومة والتصويت على إزاحتهم من منصبهم. ويتطلب الحكم المتعدد وفق تصور دال له سبعة أمور: (1) مسؤولين منتخبين. (2) انتخابات حرة ونزيهة؛ (3) حق الاقتراع الشامل. (4) الحق في الترشح للمناصب الرسمية. (5) حرية التعبير. (6) معلومات بديلة. (7) تمتع الجمعيات بالإدارة الذاتية (ص 220).

جون كين (1991) يعرف الديمقراطية على أساس فهمها بصفتها «نظاما من القواعد الإجرائية مع مضامين معيارية» (ص 168). القواعد تتعلق باتخاذ القرارات، ومن خلال إجراءاتها تتخذ القرارات. ويحدد كين المضامين المعيارية التي يجب أن تصاحب القواعد الإجرائية، وهي تشمل «حقا عاما ومتساويا للبالغين في التصويت؛ حكم الأغلبية مع ضمان حقوق الأقلية [...] سيادة القانون؛ وضمانات دستورية لحرية التجمع والتعبير والحريات الأخرى» (ص 168-169). ومن الملفت للنظر أن رأي راشد الغنوشي في الديمقراطية شبيه برأي جون كين. يقول الغنوشي (1993، ص 77):

«النظام الديمقراطي شكل ومضمون. شكل يتمثل في إعلان مبدأ سيادة الشعب، وأنه مصدر كل سلطة، وهي سيادة يمارسها عبر جملة من التقنيات الدستورية والإجراءات العملية التي تختلف في جزئيا بين نظام وآخر، ولكنها تكاد تتفق على مبادئ المساواة

والانتخاب وفصل السلطات والتعددية السياسية وحرية التعبير والتجمع والتنقّب والإقرار للأغلبية بالتقرير والحكم، وللأقلية بحق المعارضة من أجل التداول، وانتهى تطورها إلى الإقرار للمواطن بجملة من الضمانات الاجتماعية».

وبالنسبة إلى المضمون كما يراه العنوشي فهو على النحو التالي:

«أما مضمون النظام الديمقراطي فهو الاعتراف بقيمة ذاتية للإنسان يكتسب بمقتضاها جملة من الحقوق الفعلية مثل المساواة مع غيره، تضمن كرامته وحقه في المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة، والقدرة على الضغط على الحاكمين والتأثير فيهم من خلال ما يمتلكه من أدوات المشاركة والضغط والتأثير في صنع المصير، والأمن من التعسف والاستبداد» (ص 77).

تعريف كين للديمقراطية هو المعتمد في هذا الكتاب [5]. ولكن مبدأ سيادة القانون يتطلب لفت الأنظار إلى مسألة مهمة. سيادة القانون مبدأ مهم جداً. ولكن حتى الطغاة يستخدمون القانون كأداة للقمع. لذلك، من الضروري وجود آليات شفافة لسن القوانين، والمحكمة العليا يجب أن تكون الجهة النهائية في اعتبار قانون ما دستورياً أم لا. في ختام هذا الفصل، أذكر بأن غايته كانت تحديد تعريف الديمقراطية الذي استرشد به البحث. لقد أقدمت على تقييم حالة الديمقراطية في الأردن على أساس أنها تعني الديمقراطية الليبرالية النيابية (سارتوري 1962)، وأنها نظام من القواعد الإجرائية مع مضامين معيارية (كين 1991). سيكون عملاً عبثياً وسخيفاً الإقدام على تقييم حالة الديمقراطية في الأردن إذا تم تنفيذه على أساس أن الديمقراطية مفهوم لا معنى له.

= = =

الهوامش

[1] في عام 1999، اعترف بيرغر بأنه وآخرين ممن كتبوا عن نظرية العلمنة أخطأوا، وقال: «العالم اليوم، مع بعض الاستثناءات

- [...] متدين جدا كما في أي وقت مضى، وربما أكثر في بعض الأماكن» (ص 2).
- [2] استخدم راستو في كتابه «رجل»، وهذه يعرض إلى نقد نسوي. التحديث يؤثر على الرجل والمرأة.
- [3] أقلية صغيرة تعارض الجوانب التقنية. في المملكة العربية السعودية، بعض الناس عارضوا البث التلفزيوني؛ وعارضته أيضا حركة طالبان في أفغانستان. ولكن رفض التقنية انتقائي، فقد يتم الاعتراض على التلفزيون، ولكن يتم استخدام الراديو والسيارة.
- [4] حتى الجمهور يصعب تعريفه. وهناك أكثر من جمهور داخل الدولة الواحدة. كما أن أكبر جمهور ممكن لديه أكثر من رأي ويمكن أن يغير رأيه بين عشية وضحاها.
- [5] في عام 2009، نشر كين كتاب جديدا عنوانه «حياة وموت الديمقراطية». وهو يؤكد أن الكتاب «يقف بالتأكيد مع الديمقراطية بحجج جديدة» (ص xxxiii).

ملاحظة: الفقرتان المتعلقتان بمفهوم الغنوشي للديموقراطية أضيفتا كاملتين هنا، بخلاف الإشارة الموجزة إليهما في النص الأصلي في الرسالة التي كتبت بالإنجليزية.

المراجع بالعربية

- الغنوشي، راشد. 1993. الحريات العامة في الدولة الإسلامية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الغزالي، محمد. 1990. أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية. القاهرة: دار الشرق الأوسط.
- الغزالي، محمد. 1997. الإسلام والاستبداد السياسي. القاهرة: دار نهضة مصر.

- Beetham, D.. 2004. Freedom as the Foundation. *Journal of Democracy* 15(4), pp. 61-75.
- Beetham, D. 2004. Towards a Universal Framework for Democracy Assessment. *Democratization* 11(2), pp. 1-17.
- Beetham, D. 2005. *Democracy: A Beginner's Guide*. Oxford: Oneworld Publications.
- Beetham, D. ed. 1994. *Defining and Measuring Democracy*. Thousand Oaks: Sage Publications.
- Berger, P. L. 1977. *Facing Up To Modernity: Excursions in Society, Politics, and Religion*. New York: Basic Books.
- Birch, A. H. 1993. *The Concepts and Theories of Modern Democracy*. New York: Routledge.
- Bobbio, N. 1990. *Liberalism and Democracy*. London: Verso.
- Brewer, J. D. 2000. *Ethnography*. Buckingham: Open University Press.
- Brynen, R. 1992. Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World: The Case of Jordan. *Canadian Journal of Political Science* 25(1), pp. 69-97
- Connolly, W. E. 1995. *The Ethos of Pluralization*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Dahl, R. A. 1956. *A Preface to Democratic Theory*. Chicago: University of Chicago Press.
- Dahl, R. A. 1989. *Democracy and its Critics*. New Haven: Yale University Press.
- Dworkin, R. 1983. What Liberalism Isn't. *New York Review of Books* 29(21 and 22).

- Esposito, J. L. 1994. *Islam: The Straight Path*. Oxford: Oxford University Press.
- Esposito, J. L. and Voll, J. O. 1996. *Islam and Democracy*. New York: Oxford University Press.
- Finer, S. E. 1970. *Comparative Government*. London: Penguin.
- Fukuyama, F. 1992. *The End of History and the Last Man*. New York: Avon Books.
- Gallie, W. B. 1968. *Philosophy and the Historical Understanding*. New York: Schocken Books.
- Giddens, A. 1990. *The Consequences of Modernity*. Cambridge: Polity Press in association with Blackwell.
- Gray, J. 1995. *Liberalism*. 2nd Edition. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Haynes, J. 2001. *Democracy in the Developing World: Africa, Asia, Latin America and the Middle East*. Cambridge: Polity Press.
- Held, D. 1987. *Models of Democracy*. Stanford: Stanford University Press.
- Held, D. 1995. *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance*. Cambridge: Polity Press.
- Hitti, P. 1948. *The Arabs: A Short History*. London: Macmillan
- Hoffman, J. 1988. *State, Power, and Democracy: Contentious Concepts in Practical Political Theory*. Brighton: Wheatsheaf Books.
- Huntington, S. P. 1965. Political Development and Political Decay. *World Politics* 17(3), pp. 386-430.
- Huntington, S. P. 1991. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press.
- Huntington, S. P. 1993. The Clash of Civilisations. *Foreign Affairs* 72(3), pp. 22-49.

- Huntington, S. P. 1997. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. London: Free Press (Simon & Schuster).
- Keane, J. 1991. *The Media and Democracy*. Cambridge: Polity Press.
- Lewis, B. 1990. The Roots of Muslim Rage. *The Atlantic*, September 1990.
- Lewis, B. 2002. *What Went Wrong? The Clash between Islam and Modernity in the Middle East*. London: Wiedenfeld & Nicolson
- Lipset, S. M. 1959. *Social Mobility in Industrial Society*. Berkeley: University of California Press.
- Macpherson, C. B. 1977. *The Life and Times of Liberal Democracy*. New York: Oxford University Press.
- Mawdudi, A. A. 1976. Political Theory of Islam. In: Ahmad, K. *Islam: Its Meaning and Message*. London: Islamic Council of Europe, pp. 147-171.
- Mouffe, C. 2000. *The Democratic Paradox*. London: Verso.
- Mouffe, C. 2008. Which World Order: Cosmopolitan or Multipolar? *Ethical Perspectives* 15(4), pp. 453-467.
- Mouffe, C. ed. 1995. *Dimensions of Radical Democracy: Pluralism, Citizenship, Community*. London: Verso.
- O'Donnell, G. A. 2007. *Dissonances: Democratic Critiques of Democracy*. Notre Dame, Indiana: University of Notre Dame Press.
- Ottaway, M. 2007. Is Democracy the Answer? In: Crocker, C., Hampson, F. and Aall, P. eds. *Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace. pp. 603-617.
- Rodinson, M. 1977. *Islam and Capitalism*. New York: Pelican Books.
- Rustow, D. A. 1967. *A World of Nations: Problems of Political Modernization*. Washington, DC: Brookings Institution.

- Saikal, A. 2003. Democracy and Peace in Iran and Iraq. In: Saikal, A. and Schnabel, A. eds. *Democratization in the Middle East: Experiences, Struggles, Challenges*. Tokyo: United Nations University Press, pp. 166-181.
- Sartori, G. 1962. *Democratic Theory*. Detroit: Wayne State University Press.
- Schumpeter, J. A. 1976. *Capitalism, Socialism, and Democracy*. New York: Harper & Row.
- Zakaria, F. 2004. *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York: W. W. Norton.

إرشادات النشر

مجلة «عود الند» الثقافية

بعد إكمال «عود الند» عشر سنوات من الصدور شهريا في شهر أيار (مايو) 2016، تقرر تحويل المجلة إلى فصلية، ويعني ذلك صدور أربعة أعداد سنوية فقط. الجدول الزمني لأعداد عام 2017:

=1= ربيع 2017: آذار (مارس) 2017.

=2= صيف 2017: حزيران (يونيو) 2016.

=3= خريف 2017: آب (أغسطس) 2016.

نرحب بتلقي مشاركات عالية الجودة للنشر في الأعداد الفصلية. الأولوية في النشر للبحوث الأصيلة عالية الجودة. لزيادة فرص قبول مشاركتك للنشر، من الضروري مراعاة كل الشروط التالية.

(1) توثيق الأفكار والمقتطفات المنقولة توثيقا كاملا. أي نقل غير موثق لا يعني رفضا للمادة المرسلة فقط، بل رفض كل ما يرد بعد ذلك دون الاطلاع عليه.

(2) يجب أن يذكر اسم المنقول عنه في جسم النص، لا أن يدفن الاسم في قائمة المراجع. لذا يجب أن يكون في جسم الموضوع عبارات من قبيل ويقول فلان الفلاني، وتشرح فلانة الفلانية، وغير ذلك من أفعال تناسب سياق سرد المعلومات وتحليلها ونقدها.

(3) أسلوب التوثيق الذي تفضله «عود الند» ذكر اسم الكاتب/ة وسنة صدور المرجع ورقم الصفحة. على سبيل المثال: ويقول فلان الفلاني (1985، ص 49)

(4) قائمة المراجع يجب أن تكون مرتبة حسب نظام معروف، ولا يختلف توثيق مرجع عن آخر ضمن قائمة المراجع الواحدة.

(5) اتباع أحكام الطباعة بالكامل: لا فراغ قبل النقطة والفاصلة وغيرها من

علامات الترقيم، ويجب عدم الفصل بين واو العطف والكلمة التي تليها. عدم الاكتراث بهذه الأحكام = رفض الموضوع فوراً.

(6) استخدام علامات الترقيم استخداماً صحيحاً. يجب أن يكون واضحاً للقارئات والقراء أين تبدأ الجملة، وأين تنتهي ولا يترك الأمر للتخمين، أو يفترض أنه واضح. يجب أن تنتهي الجملة بنقطة دائماً. عدم الاكتراث بهذه الأحكام = رفض الموضوع فوراً.

(7) الاقتصاد الشديد في استخدام كلمات بالإنجليزية والفرنسية لأنها تؤثر على تنسيق السطور والفقرات عند النشر على صفحات موقع المجلة. (8) الجداول والرسومات التوضيحية التي يمكن تنفيذها باستخدام برنامج وورد لا يمكن نشرها في صفحات موقع المجلة. المواد التي تعتمد على الجداول والرسومات التوضيحية معرضة للرفض.

(9) إرسال المادة المرغوب في نشرها من خلال موقع المجلة، باستخدام نموذج خاص بذلك. لا نستقبل مواد للنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولا برسائل بريد إلكتروني مباشرة.

النشر في المجلة مشروط بالموافقة على سياسة النشر. سياسة النشر واضحة، وليست قابلة للتفاوض. تخضع كل المواد المرغوب في نشرها إلى إجراءات تتأكد من أن معلوماتها موثقة توثيقاً كاملاً. ولكي نقوم بهذه المهمة، لن ينشر أي موضوع قبل مرور ثلاثة أشهر على الأقل. راجع/ي موضوعك أكثر من مرة قبل إرساله. مهتمك إرسال مادة عالية الجودة مستوفية لكل المواصفات أعلاه. ومهمتنا توفير المنبر للنشر.

«عود الند» توفر لك كل المعلومات اللازمة بخصوص توثيق البحوث وغير ذلك من معلومات أساسية في موقعها، والإنترنت مليئة بالمواقع المختصة بالتوثيق والأمثلة على توثيق كل أنواع المراجع.

فور إرسال مادة للنشر، سيصلك منا أولاً رد آلي فيه نسخة من رسالتك. بعد ذلك، إذا لم يصلك رد شخصي خلال ثلاثة أسابيع فهذا يعني أن موضوعك لم يقبل للنشر.

تذكير: «عود الند» لا تنشر الشعر بمختلف أشكاله.

«عود الند»: الأرشيف الرقمي

أخبار صدور أعداد مجلة «عود الند» الثقافية في صحف عربية
عديد متوفرة على الرابط التالي بصيغة بي دي اف:

https://drive.google.com/drive/folders/0B6_xqjQMItw8OQURyUTcxR21iQkE

غلف أعداد «عود الند» متوفرة على الرابط التالي بصيغة بي دي اف:

https://drive.google.com/drive/folders/0B6_xqjQMItw8OQU00VjINUVFrWjA

افتتاحيات أعداد «عود الند» متوفرة على الرابط التالي بصيغة بي دي اف:

https://drive.google.com/drive/folders/0B6_xqjQMItw8OUWpySElaemNpbkU

تابعونا في مواقع التواصل الاجتماعي

تويتر : @oudalnad

غوغل + : oud al-nad

فيسبوك (إعجاب) : oudalnad

فيسبوك (صداقة) : oudnad

عود الند في سطور

صدر العدد الأول من مجلة «عود الند» الثقافية مطلع شهر حزيران (يونيو) 2006. وصدرت شهريا عشر سنوات متتالية.

حصلت «عود الند» من المكتبة البريطانية على رقم التصنيف الدولي للدوريات في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2007. الرقم الخاص بـ«عود الند» هو: ISSN 1756-4212

شارك في «عود الند» كاتبات وكتاب محترفون ومبتدئون من الدول العربية والمهجر.

بعد إتمام العام العاشر، وصدر 120 عددا شهريا، تقرر تحويل المجلة إلى فصلية.

ناشر المجلة د. عدلي الهواري. له خمسة كتب، ثلاثة بالعربية: اتحاد الطلبة المغدور؛ بسام يبتسم؛ كلمات عود الند؛ واثنان بالانجليزية عن مدى توافق الديمقراطية والإسلام وما يسمى الإسلام السياسي.

www.oudnad.net